صناعة النفط في السودان
عشية الاستفتاء

حقائق وتحليل (٤)

ECOS
European Coalition on Oil in Sudan

صناعة النفط في السودان
عشية الاستفتاء

حقائق وتحليل (٤)

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

الائتلاف الأوروبي حول النفط في السودان (إيكوس ECOS)

يُنشر هذا التقرير بدعم من مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا (OSIEA)
تقارير حقائق وتحليل السابقة المنشورة من قبل (إيكوس ECOS):

- مستندات توثيقية حول تأثير النفط في السودان، نشرة الحقيقة (١)، أيار/مايو ٢٠٠٢.
- اقتصاد صناعة النفط في السودان، نشرة الحقيقة (٢)، تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- السودان: لمن النفط؟ ــ صناعة النفط في السودان، حقائق وتحليل (٣)، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

حقوق النشر محفوظة لـ (إيكوس ECOS)، ويمكن إعادة نشر التقرير بدون إذن من (إيكوس ECOS)، شريطة الحفاظ على سلامة النص وذكر المصدر.

للاتصال:

European Coalition on Oil in Sudan
P.O. Box 19316
3501 DH Utrecht
The Netherlands
info@ecosonline.org
www.ecosonline.org

الائتلاف الأوروبي حول النفط في السودان (إيكوس ECOS) هو مجموعة كبيرة من المنظمات الأوروبية العاملة من أجل السلام والعدالة في السودان. ويتم طلب المساعدة من (إيكوس ECOS) من قبل الحكومات وقطاع الأعمال لضمان إسهام الثروة النفطية السودانية في السلام والتنمية المتكافئة.

تنويه

يمكن لـ (إيكوس ECOS) إبداء آراء وجهات نظر من ضمن تفويضها، بدون التماس موافقة رسمية من مجموع أعضائها. لذا، لا يمكن أن تُنسب محتويات هذا التقرير بالكامل إلى كل عضو من أعضاء (إيكوس ECOS).

المحتويـات

أوائل الحروف والاختصارات ٦
توصيات ٧
١. الغرض من هذا التقرير ٨
٢. عملية السلام في السودان: حيث نقف ٨
٣. إمكانيات النفط في السودان ١٠
٣.١. احتياطي النفط ١٠
٣.٢. الاستكشاف ١٠
٤. البنية التحتية ١٣
٤.١. مصافي التكرير ١٣
٤.٢. خطوط الأنابيب ١٤
٥. التحالفات المالية النفطية وحجوم الإنتاج ١٥
٥.١. في الصدارة: شركات النفط الوطنية الآسيوية ١٥
٥.٢. شركة النيل الكبرى للبترول GNPOC (بلوك ١، ٢، ٤): مزيج النيل ١٥
٥.٣. شركة بترودار PDOC (بلوك ٣ و ٧): مزيج دار ١٥
٥.٤. شركة النيل الابيض للبترول ١ WNPOC-1 (بلوك A5): مزيج النيل ١٦
٥.٥. بترو للطاقة Petro Energy (بلوك ٦): مزيج فولا ١٧
٥.٦. تحالف مالي بقيادة توتال ١٧
٦. اتجاهات الإنتاج ١٨
٧. الإدارة والعائدات ٢٠
٧. ١. إعداد المؤسسات ٢٠
٧.٢. تكاليف الإنتاج ٢٠
٧.٣. الربحية ٢١
٧.٤. اقتسام العائدات ٢١
٧.٥. قيمة الصادرات النفطية ٢٣
٧.٦. تأثير الاقتصاد الكلي ٢٣
٨. الاستثمار ودلائل المستقبل ٢٤
٨.١. بيئة أعمال متقلبة ٢٤
٨.٢. سحب الاستثمارات الدولية ٢٦
٩. قضايا أساسية وتوصيات ٢٦
٩.١. المسؤولية ٢٦
٩.٢. الحكم الخاضع للمساءلة ٢٧
٩.٣. المعايير البيئية ٢٧
٩.٤. قضايا التركة ٢٧
٩.٥. قاعدة الدعم الاجتماعي ٢٧
٩.٦. تحديات ما بعد الاستفتاء ٢٨
- ملحق (١): تأريخ زمني (كرونولوجيا) للتنمية النفطية ٣٠

أوائل الحروف والاختصارات

الشركة المتقدمة للبترول	APCO
شركة البترول الوطنية الصينية	CNPC
اتفاقية السلام الشامل	CPA
وكالة معلومات الطاقة (الولايات المتحدة)	EIA
وحدة تبادل المعلومات الاقتصادية	EIU
النيل الكبرى لخط أنابيب النفط	GNOP
شركة النيل الكبرى للبترول	GNPOC
حكومة الوحدة الوطنية	GoNU
حكومة جنوب السودان	GOSS
خدمات معالجة المعلومات	IHS
صندوق النقد الدولي	IMF
الدستور الوطني المؤقت	INC
وزارة الطاقة والتعدين	MEM
حزب المؤتمر الوطني	NCP
أجهزة الاستخبارات الوطنية	NISS
الشركة الوطنية للنفط	NOC
المفوضية القومية للبترول	NPC
شركة النفط والغاز الطبيعي؛ شركة النفط الوطنية الهندية	ONGC
شركة بترودار للتشغيل	PDOC
شركة بترول البحر الأحمر للتشغيل	RSPOC
الجبهة الشعبية لتحرير السودان	SPLM
شركة بترول النيل الابيض للتشغيل	WNPOC

توصيـات

تتيح مفاوضات ما بعد الاستفتاء بشأن ترتيبات النفط الفرصة لجعل الموارد الطبيعية للبلد مفيدة للشعب. ولتحقيق هذا الأمر، يُوصي إيكوس (ECOS) بما يلي:

١. **أن تطلب السلطات السودانية فوراً من شركات النفط احترام المعايير الدولية وأفضل التطبيقات الصناعية بخصوص العلاقات المجتمعية وحقوق الإنسان وحقوق العمل والشفافية والحماية البيئية.** وتقضي كل من اتفاقية السلام الشامل (CPA) والدستور الوطني المؤقت (INC) أن تُطبّق صناعة النفط "أفضل التطبيقات المعروفة" في الصناعات النفطية، لكن لم يحدد حزب المؤتمر الوطني (NCP) ولا الجبهة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) ما هي هذه التطبيقات. فالتطلع الواضح لاحترام معايير وتطبيقات معينة يمكن أن يكون طريقاً مختصراً فعالاً لرفع مستوى أداء الصناعة وبناء قاعدة دعمها الاجتماعي في تسليف لإطار قانوني وتنظيمي يفي بالمراد.

٢. **أن تتولى حكومة جنوب السودان (GOSS) زمام المبادرة في الإيفاء بحق الضحايا حروب النفط في تعويضهم عن خسائرهم.** فـ CPA تؤسس لحق التعويض، لكن البند المتعلق بهذا الحق لم يُطبَّق بالشكل الكافي. إن وضع حق التعويض في إطار المصالحة سيخلق مردوداتٍ لسلام مطلوب بإلحاح ويساهم في استقرار الوضع الحرج في المناطق الحدودية.

٣. **أن تعيد الشركات كلياً هيكلة التزاماتها المجتمعية.** فالصناعة النفطية تفتقر إلى قاعدة دعم اجتماعي مُرْضية، وبالتالي تعاني من حوادث التخريب المتعمد والأعطال، يُضاف إلى ذلك الأخطار الجسيمة الملازمة لهذه الصناعة والاستثمار المثبط للعزيمة. لقد بقي الدور البارز الذي خصّته CPA للاستشارات المجتمعية مهملاً بشكل كبير. ويشكل ضعف قاعدة الدعم الاجتماعي عائقاً أمام المستثمرين الدوليين ويحدّ من فرص النمو إلى حد كبير.

٤. **يجب أن تكون صفقة ما بعد ٢٠١١ حول صناعة النفط حزمة تفاوضية متكاملة وواسعة.** فالبديل، الذي هو اتفاقيات متعددة منفصلة، سيكون مضيعة للوقت ومفككاً، وفي النهاية مخيّب لآمال أحد الطرفين على الأقل. لذا يجب أن تتم صفقة شاملة وسليمة وواضحة المعالم ومُتفَق عليها، مهما كانت نتيجة استفتاء كانون الثاني/يناير.

٥. **بغية تحقيق مفاوضات ناجحة لما بعد الاستفتاء، ينبغي أن يتمكن المفاوضون من الطرفين، NCP و SPLM، من الوصول غير المحدود إلى رزمة كاملة من المعلومات.** وهذا سيتطلب تأسيس غرفة معلومات تحتوي على بيانات عن إنتاج النفط والمؤشرات الحسابية والتسويق والتصدير والتكرير، بالإضافة إلى كل البيانات المتعلقة بالملكية والحقوق والالتزامات التعاقدية والسيولات النقدية والترتيبات المالية، ألخ. وإن لم يتحقق هذا خلال وقت قصير، ستجري مفاوضات ما بعد الاستفتاء على أرضية رخوة ستكون بمثابة الحاضنة لنزاع حول نتيجة هذه المفاوضات. فاتفاقية غير محددة بوضوح وناقصة ستؤدي إلى خلاف مستقبلي ومفاوضات مُضنية.[١]

٦. **إن التعامل بمبدأ أجر لقاء خدمة حول استخدام البنية التحتية النفطية كجزء من مخطط مالي شامل يمكن أن يخلق قواماً ضرورياً للمصلحة العامة بين ICP و SPLM يكفل السلام.** فاستمرار تدفق النفط هو أولوية مشتركة، لكن استمرار صيغة تقاسم العائدات الراهنة غير معقول سياسياً. ولا علاقة لملكية البنية التحتية إن كان هناك ضمانات للتصدير وإشراف مشترك وترتيبات مالية صريحة.

٧. **إن التوظيف والتدريب العاجل بالنسبة لمسؤولي GOSS هو هدف أعلى.** فما أن يغدو الانفصال أمراً واقعاً ، سترث GOSS حالاً صناعة ببلايين الدولارات وكل الحقوق والواجبات المترتبة على هذا الإرث، بدون أن يكون لديها الحد الضروري من الموارد البشرية والمؤسسات والخبرة والصفة القانونية لمراقبة العمليات، لفرض القانون وحماية حقوقها ومصالحها وحقوق ومصالح شعبها.

٨. **إن تطبيق المبادئ الطوعية حول الأمن وحقوق الإنسان ونزع السلاح في مناطق النفط سيخلق مستوى من الأمن والاستقرار تحتاجه الصناعة.** فالترتيبات الأمنية الراهنة بالنسبة لصناعة النفط ليست ثابتة، راسخة. وفي التحضير لعهد ما بعد الاستفتاء، قد تفرض القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM) سلطتهما العسكرية في المناطق الحدودية وحقول النفط. وفي أي سيناريو كان، ستحتاج الصناعة إلى سلام في المناطق الحدودية وضمانات من أجل سلامة أصولها التجارية وموظفيها. ويجب أن تتضمن صفقة النفط لما بعد ٢٠١١ هذه الضمانات. إن إزالة أسماء الوكلاء الأمنيين من جداول رواتب شركات النفط حيثما وُجد ذلك، ونزع السلاح من مناطق النفط والالتزام الإجباري بالمبادئ الطوعية حول الأمن وحقوق الإنسان، سيكون الطريق الأقل كلفة والأكثر فاعلية لضمان أمن الصناعة.

١. "ترتيبات ما بعد الاستفتاء بالنسبة لصناعة النفط في السودان، أو: كيف يُفصّل توأم سيامي"، إيكوس (ECOS)، كانون الأول/ديسمبر.

١. الغرض من هذا التقرير

بإجراء الانتخابات في نيسان/إبريل ٢٠١٠، اجتاز السودان مَعْلماً أساسياً من معالم CPA المُقرّة عام ٢٠٠٥. ورغم العيوب الفاضحة التي شابت العملية الانتخابية، اعترف العالم الخارجي على نحو واسع بنتائجها. واحتفظ كل من NCP و SPLM بالسلطة في الشمال والجنوب على التوالي.

بيد أن التحدي القادم، والأعظم، يكمن مسبقاً في الاستفتاء المزمع إجراءه في جنوب السودان وأبيي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. فنظراً لانحياز المشاعر الشعبية المؤكد في الجنوب لصالح الانفصال، يستعد NCP و SPLM لتقسيم محتمل للبلد. وفي السادس من تموز/يوليو بدأت في الخرطوم المفاوضات من أجل ترتيبات ما بعد الاستفتاء. وستلعب الموارد المالية دوراً رئيسياً في هذه المفاوضات.

فصناعة النفط السودانية الضخمة هي صانع المال المهيمن لدى حكومتي البلدين، وسيكون تقسيم هذه الصناعة بالغ التعقيد والحساسية. فقد كانت صناعة النفط هي محرك النزاع الماضي. [٢] وعلى أية حال، الثروة المُعتبَرة التي يدرّها قطاع النفط متساوية في أهميتها لكلا الطرفين، وإن اتفقا على صيغة تُرضي كليهما، يمكن أن يغدو النفط حجر أساس لمستقبل سلمي. والوقت الآن مؤاتٍ لاغتنام الفرصة لجعل موارد البلاد الطبيعية مفيدة للشعب.

يقدم هذا التقرير نظرة عامة للحقائق والاتجاهات في صناعة النفط في السودان، ويسلط الضوء على التحديات الرئيسية للفترة القادمة. كما يهدف إلى جعل المعلومات الحيوية بخصوص هذه الصناعة متاحة للعموم، والمساهمة في حوار بناء بين المحاصصين الوطنيين والدوليين.

٢. عملية السلام في السودان: حيث نقف

يحتل النفط موقع الصدارة في بروتوكول تقاسم الثروة المُدرَج في CPA. لقد قدم كلا الطرفين تنازلات موجعة؛ فقد خسر NCP سيطرته العسكرية الحصرية على حقول النفط، ووافقت SPLM على أن تتلقى حكومة الوحدة الوطنية (GONU) ٥٠% من عائدات إنتاج النفط في الجنوب. يضاف إلى ذلك، ومن خلال بند يحمي عقود النفط الراهنة من إعادة التفاوض، وافقت SPLM على أن تستمر الصناعة في الاشتغال بالطريقة التي تطورت بها في زمن الحرب وأن تبقى تحت سيطرة NCP. أما المفوضية القومية للبترول (NPC)، التي قُصِد من إنشائها أن تكون منبراً لاتخاذ القرار المشترك بين SPLM و NCP، فلم تعمل مطلقاً بتلك الطريقة. ولم تُحترَم بنود CPA بخصوص المشاورات الشعبية ومعظم التطبيقات الأخرى. وكان NCP يهيمن على وزارة الطاقة والتعدين (MEM) التي كان فيها وزير الدولة في SPLM مُقصى عن كل السلطات التنفيذية الفعلية. وبتولي الدكتور لوال دِنغ المسؤولية في وزارة الطاقة والتعدين منذ حزيران/يوليو ٢٠١٠، قد تكون SPLM حصلت على فرصة إبداء الرأي حول صناعة النفط، وإن كانت متأخرة.

لقد تم تجاهل الكثير من بنود النفط في CPA التي تُلزم الصناعة باتباع "أفضل التطبيقات المعروفة في الاستخدام المستدام والتحكم بالموارد الطبيعية"، لكن من دون تحديد التطبيقات المعنية أو كيفية وضعها موضع التنفيذ. ويقع اللوم في المقام الأول على GONU لغياب المعايير الكافية وسبل التنفيذ، في حين لم تحرك GOSS ساكناً لتعزيز مصالحها، مما يثير الفضول.

إن قاعدة الدعم الاجتماعي للصناعة بالغة الصغر. فالإخفاق في تنمية علاقات سليمة مع السكان مُوضَّح في تقرير لـ GNPOC (شركة النيل الكبرى للبترول) للعام ٢٠٠٨ الذي يقدر التكاليف المباشرة للتخريب المتعمد والاختلاس والأعطال المتعلقة بها في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ بـ ١٠،٧ مليون دولار أمريكي.

على عكس كل التعوقعات، أثبتت CPA أنها صمام أمان لعملية السلام الهشة في البلاد. وقد تبدو الصورة مثبطة للعزيمة للنظرة الأولى. فموقعو الاتفاقية لا يمثلون سوى جزء من الطيف الواسع للسكان في السودان، والكثير من بنود الاتفاقية يتجه نحو عدم التطبيق إلى حد كبير. وقد أثبتت اتفاقية السلام مراوغتها في العديد من الحسابات، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالبنود الأكثر تقنية ذات الصلة بالأمن أو تقاسم الثروة أو الصفقات السياسية حول المناطق الثلاثة (أبيي، النيل الأزرق، كردفان). لقد تم تحييد الممثلين السياسيين لـ SPLM على نحو منظم، وكان اتخاذ القرارات المشترك غائباً في الغالب، كما لفّ الارتياب نتائج العملية

٢. هيومن رايتس ووتش، السودان، النفط وحقوق الإنسان، واشنطن العاصمة: هيومن رايتس ووتش/أفريقيا، ٢٠٠٣؛ تصريح شفهي لجيرهارت بوم، المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان لـ (UNCHR)، آذار ٢٠٠١؛ هاركر، جون، أمن الإنسان في السودان: تقرير بعثة التقييم الكندية، أوتاوا، كانون الثاني ٢٠٠٠، مُعد للحكومة الكندية؛ إيكوس، دين غير مدفوع، أوتريخت حزيران، ٢٠١٠.

التنظيمية بشأن قضايا مثل الانتخابات وترسيم الحدود والإحصاء السكاني. [٣] ومع ذلك، تم احترام بنود رئيسية مثل تقاسم السلطة والثروة، ولو أنها منقوصة. ومع اقتراب استحقاق الاستفتاء حول استقلال الجنوب، تواجه CPA اختبارها الأخير، وربما الأكثر صعوبة.

لقد تبدى للعيان أن صناعة البترول في السودان هي الفائز في عملية السلام. ونظراً لكون الوضع الأمني في جنوب السودان مستقر نسبياً، ولكون الموقعين على الاتفاقية يتشاركون المصلحة في عدم المساومة حول الإيرادات النفطية، يمكن لشركات النفط أن تواصل عملياتها وتدر على البلد أرباحاً طائلة. فالتحدي يتمثل في الحفاظ على إنتاج النفط وخلق بيئة محفزة لما بعد الاستثمار لتعويض الإنتاج الهابط. لكن التحفظ الشائع في الصناعة وانخفاض قاعدة الدعم الاجتماعي في الجنوب هما عقبتين رئيسيتين تحولان دون تحقيق ذلك.

مزيج النيل مقابل مزيج دار

لدى السودان نوعين من النفط الخام متفاوتين في النوعية والسعر. فالنفط الخام مزيج النيل يباع بسعر أعلى من النفط الخام مزيج دار. ويتم استخراج مزيج النايل من أربعة بلوكات منتشرة على طول الحدود الشمالية – الجنوبية في وسط السودان، بينما يوجد مزيج دار في حوض ميلوت شرق النيل الأبيض. ونظراً لرداءة نوعية مزيج دار، سعره منخفض جداً قياساً إلى مزيج نايل. فمزيج دار بارافيني ثقيل ويستلزم نقله ساخناً بدرجة حرارة تتراوح ما بين ٤٥ – ٥٠ درجة مئوية لكي يتم تجنب تخثره في خزانات السفينة. وهذا ما يشكل عائقاً بالنسبة للزبائن المحتملين الذين هم في الأصل نادرون بسبب المقاطعة الأمريكية. يضاف إلى ذلك، نسبة الأسيد المرتفعة في هذا النفط الخام مما يسبب تآكلاً للمصافي المعدنية العادية. فمن أجل تكريره ينبغي تحديث الأجهزة. كما أن مزيج دار يحتوي على نسب عالية من الزرنيخ، مما يجعله عاملاً ملوثاً لمحفّزات المصافي، وبالتالي غير مرغوب فيه من قبل الكثير من الزبائن. ومحتوى الوقود في مزيج دار عالٍ، لذا يمزجه بعض الزبائن بمكوّنات أخرى لكي يسوّقوا المزيج كزيت وقود. ونتيجة لهذه المعوّقات، تتفاوت الأسعار التجارية لنفط مزيج دار، ويكون من الصعب توقعها. فحتى العام ٢٠٠٦، كان سعر البرميل من مزيج دار يتراوح ما بين ٤٠ $ ١،٧٦ $. ومن ثم ارتفعت الأسعار في سنوات الازدهار ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ فوصل معدل سعر البرميل من مزيج دار في الربعين الأولين من العام ٢٠٠٩ إلى ٣٢،٤ دولار أمريكي. [٤] وفي الواقع، عوّض إنتاج مزيج دار – من ناحية الناتج والدخل – الهبوط الأخير في إنتاج مزيج النيل وحال دون انخفاض العائدات الإجمالية للنفط السوداني. ويعود السبب في هذا إلى أن المزيد من المصافي في آسيا قد بدأت في معالجة مزيج دار، وربما كان هذا، بحسب المحللين، اعتباراً إضافياً، بالإضافة إلى تكاليف البناء المرتفعة، بالنسبة لبتروناس لإعادة النظر في خططها لبناء مصفاة مزيج دار التي كانت من المتوقع إنشاؤها في بور سودان. [٥]

وفي تطور معاكس، في الثامن من تموز/يوليو ٢٠١٠، صرفت شركة بتروشاينا Petrochina النظر عن خططها في معالجة النفط الخام السوداني في مصفاتها الجديدة في غوانغكسي زوانغ جنوب الصين، تحت ضغط الولايات المتحدة التي كانت قد فرضت عدة مستويات من المقاطعة الاقتصادية على السودان هي بمثابة روادع فعالة للشركات ذات العلاقة بالاقتصاد الأمريكي لمنعها من دخول السوق السودانية، مما يشكل عائقاً أمام تطور الصناعة في السودان.

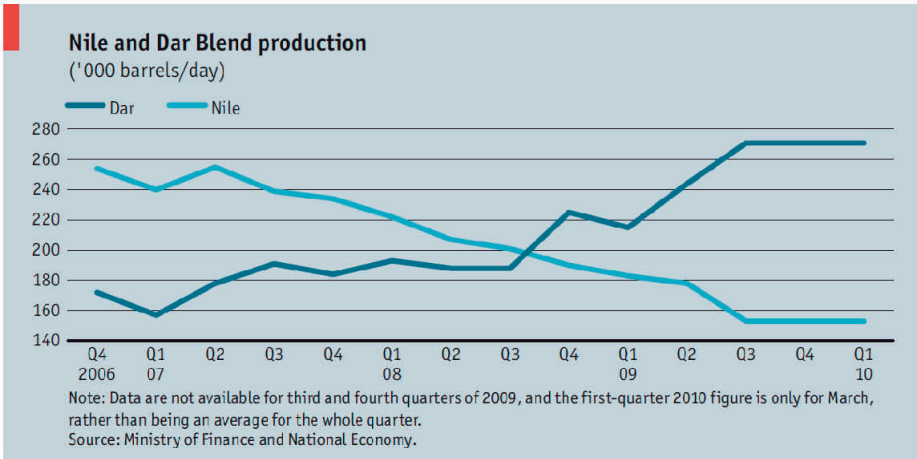

شكل ١: إنتاج مزيج النيل ومزيج دار. المصدر: EIU، حزيران/يونيو ٢٠١٠.

٣. مجموعة إدارة الأزمات الدولية، "السودان: منع الانفجار الداخلي"، Africa Briefing 68، كانون الأول ٢٠٠٩؛ "اتفاقية السلام الشامل في السودان: ما بعد الأزمة"، Africa Briefing 50، آذار ٢٠٠٨؛ "السودان: كسر الجمود في أبيي"، Africa Briefing 47، تشرين الأول ٢٠٠٧.

٤. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وحدة بترول حكومة جنوب السودان الخرطوم.

٥. رويترز، "التكاليف تؤخر مشروع مصفاة السودان التي ترقبها بتروناس"، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ رويترز، "الاتجاه في السودان لمناقشة خطط مصفاة مع بتروناس ـ أويلمن"، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ مقابلة مع خبير صناعي، الخرطوم، آذار/مارس ٢٠١٠.

٣. إمكانيات النفط في السودان

تختلف التقديرات حول اتجاه السودان كمنتج للنفط. فما تزال البلاد غير مستكشفة بترولياً بالشكل الكافي، واحتياطياتها الكامنة غير مدروسة بدقة. بل أن التقديرات الدقيقة، إن وُجدت، غير متاحة علناً. وسيكون التحدي الرئيسي لما بعد الاستفتاء هو مضاعفة جهود الاستكشاف وضمان تطبيق أفضل التقنيات المتوافرة لزادة نسب الانتعاش إلى حد أعلى.

١.٣. احتياطي النفط

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الرسمية (EIA) احتياطي النفط السوداني بـ ٥ بليون برميل. وبما أن حوالي ٦٥% من هذا الاحتياطي موجود في عدد محدود من الحقول الكبيرة، لابد على الغالب أن تُجرى استكشافات جديدة في العديد من الحقول الأصغر والتي سيكون استثمارها مُكلف نسبياً. وحالياً، تقدر وزارة الطاقة والتعدين الاحتياطي القابل للاسترداد بـ ١,٦ بليون برميل. والآمال معقودة على أن تكون الاكشافات الجديدة بلوك B في ولايتي جنغلي والبحيرات وبعيداً عن شاطئ البحر الأحمر. [٦]

٢.٣. الاستكشاف

يُقسّم السودان إلى ٢٣ بلوك متوقع من الحجم الهائل (المعدّل ٦١٠٠٠ كم مربع، مقارنة مع ٥٧٠٠ كم مربع بالنسبة لليبيا ١٥٠٠ كم مربع لأنغولا ونيجيريا). ويغطي بلوك B مساحة ١١٨٠٠٠ كم مربع والتي هي حوالي نصف مساحة المملكة المتحدة. وبالاتجاه تعاقدياً إلى الإلزامات الاستكشافية المتواضعة، ركزت الشركات فقط على المناطق الواعدة أكثر. وكمحصلة، هناك فقط ٣ تحالفات مالية منتجة في ٧ بلوكات منتجة، ثلاثة منها في الشمال بشكل رئيسي (٢، ٤، ٦) وأربعة في الجنوب (١، ٣، ٥، ٧). ومعظم البلوكات المتبقية مستأجرة من قبل شركات هامشية وعديمة الخبرة. فعلى سبيل المثال، لشركة زافير بتروليوم Zafir Petroleum مساحات إجمالية مذهلة تقدر بـ ٣١٥٧٢٢ كم مربع (البلوكين ٩ و ١١)، مع أن الشركة بدون تجربة تشغيل سابقة.

كانت نتائج الاستكشافات في أي مكان بعيداً عن النيل الأعلى وكردفان مخيبة للآمال. فلم تكتشف شركة بتروناس أي أثر للنفط في إقليم غامبيلا الأثيوبي أو المناطق السودانية المتجاورة في شمال نهر سوباط، مما دفعها إلى مغادرة تلك المناطق. كما تخلت CNPC عن أجزاء من بلوك ٦ في العام ٢٠٠٥ نظراً لأن التوقعات بخصوص بلوك ١٧ الجديد (الآن ANSAN) كانت ضعيفة. وحفرت APCO خمسة آبار جافة في بلوك C في عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ ومن ثم خسرت شريكها الدولي Cliveden Ltd. كما أن التوقعات متواضعة في أحسن الأحوال بالنسبة للبلوكات B5 C و E و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٤، والبلوك المفتوح الأخير المتبقي B12 في دارفور. ويتعلق النشاط السيزمي (الزلزالي) الاستكشافي الحالي في بلوك A12 بامتداد بنية حاضنة للنفط في ليبيا، والذي من غير المحتمل أنه يحوي الآن على احتياطات هامة. ولذا أخفق سوداباك ١ (SUDAPAK 1)، حتى الآن، في اكتشاف النفط في البلوكات ٩ و ١١. ولم تتخطى WNPOC-3 في بلوك ٨ اكتشاف شيفرون Chevron الصغير في العام ١٩٨٢ في دندير ١. كما تخلت WNPOC-2 عن بلوك B5 بعد أن كانت قد حفرت ٣ آبار جافة، مؤكدة بذلك شكوك بعض الجيولوجيين بأن مخزون المواد الهيدروكربونية يقلّ كلما اتجهنا أبعد إلى الجنوب. وقد حفرت الشركة المولدوفية أسكوم (Ascom)، الممولة جزئياً من قبل SET الألمانية، ٣ آبار جافة في بلوك B5 على الضفة الشرقية للنيل الأبيض، ومن ثم علّقت نهائياً أنشطتها الاستكشافية. ولا يَلحظ عقد الشركة التمويل أو معايير التنازل وإعادة التأهيل، مما يثير المخاوف من أن الشركة قد تخلّف وراءها إرثاً بغيضاً في ولاية جنغلي. [٧] وقد ذكرت صحيفة سودان تريبيون، في تموز/يوليو ٢٠١٠، أن وزير الطاقة في GONU، الدكتور لوال دِنغ، أنذر أسكوم لتسوية وضعها أو المغادرة. [٨] وقيل أن الدكتور دنغ يعتبر أن نشاطات أسكوم قائمة على اتفاقية باطلة قانونياً مع شركة النيل للبترول Nilepet. ولا يُعرف موقف أسكوم من هذه القضية.

واليوم، تبدو فرص استكشاف النفط في السودان أضأل مقارنة مع كان متوقعاً قبل بضعة سنوات. عموماً، تُقدر أحواض مقلد وميلوت في السودان بحوالي ٤٠٠ برميل جديد خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، [٩] على ما يُقال. ولم يعد هناك نشاط استكشافي في بلوك B5 منذ سنوات، كما أن ناتج WNPOC-2 لايمكنه تجاوز ١٠% من إنتاج حقل الوحدة لـ GNPOC لأن خط الأنابيب الحالي لايمكنه نقل نوع النفط الذي ينتجه ما لم يتم مزجه بنفط مزيج النيل. [١٠] وكل الحقول الجديدة الهامة التي عملت في العام ٢٠٠٩ كانت في البلوكات المنتجة من قبل، مثل حقول قمري وكومري ومولیتا في بلوك ٣، وأبو حراز وكنار وسوتايب وكايتانغ في البلوكات ١ و ٢ و ٤. [١١] وعموماً، عوّضت هذه الحقول هبوط الإنتاج في الحقول الرئيسية في البلوكين ١ و ٢. وقد تم تحديد الاحتياطيات الإضافية في البلوكين ٣ و ٧، في غالدورا وأثييغ في حوض ميلوت، كما جرت أعمال حفر استكشافية إضافية في لونغيشك، [١٢] حسب ما ذكر.

٦. مقابلات شباط ٢٠١٠؛ Global Times، 16 شباط/فبراير ٢٠١٠.
٧. للاطلاع على العقد الكامل لإسكوم، أنظر: www.ecosonline.org.
٨. السير سيد أحمد، ٧ تموز ٢٠١٠، "لتستأنف توتال حالاً التنقيب عن النفط في ولاية جنغلي السودانية ـ الوزارة"، سودان تريبيون، ٨ تموز/يوليو ٢٠١٠.
٩. اتصال شخصي مع خبير صناعي، الخرطوم، آذار/مارس ٢٠١٠.
١٠. اتصال شخصي مع عضو سابق في هيئة CNPC، الخرطوم، شباط/فبراير ٢٠١٠.
١١. تقرير شركة بتروناس السنوي ٢٠٠٩، ص. ٢٨.
١٢. اتصال شخصي مع عضو في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، النيل الأعلى، آذار/مارس ٢٠١٠.

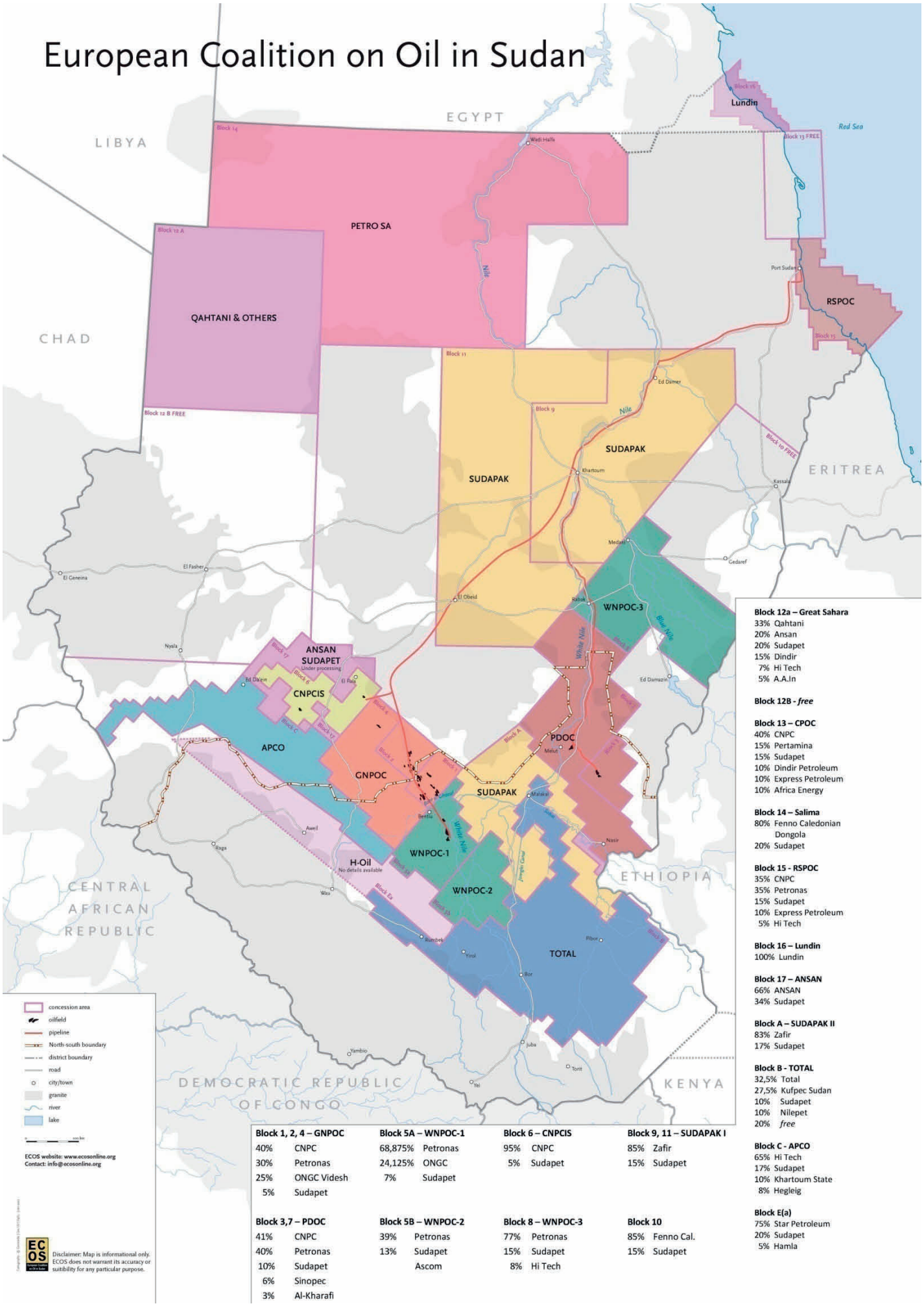
European Coalition on Oil in Sudan
EGYPT
LIBYA
CHAD
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO
ETHIOPIA
KENYA
ERITREA
Red Sea
Nile
White Nile
Blue Nile
Lundin
PETRO SA
QAHTANI & OTHERS
SUDAPAK
RSPOC
ANSAN
SUDAPET
Under processing
CNPCIS
APCO
GNPOC
PDOC
WNPOC-1
WNPOC-2
WNPOC-3
H-Oil
No details available
TOTAL
Block 14
Block 12 A
Block 12 B FREE
Block 11
Block 9
Block 10 FREE
Block 15
Block 13 FREE
Block 15
Block 17
Block 6
Block C
Block 5A
Block 5B
Block 8
Block A
Block B
Block 10
Block E(a)
Wadi Halfa
Port Sudan
Ed Dueim
Khartoum
Kassala
Gedaref
Medani
Rabak
El Obeid
Ed Damazin
El Fasher
El Geneina
Nyala
Ed Da'ein
El Fula
Melut
Malakal
Bentiu
Aweil
Raga
Wau
Nasir
Rumbek
Yirol
Bor
Pibor
Juba
Yambio
Torit
Yei
Waat
Pariang
Canal
concession area
oilfield
pipeline
North-south boundary
district boundary
road
city/town
granite
river
lake
ECOS website: www.ecosonline.org
Contact: info@ecosonline.org
Disclaimer: Map is informational only. ECOS does not warrant its accuracy or suitibility for any particular purpose.
Block 1, 2, 4 – GNPOC
40% CNPC
30% Petronas
25% ONGC Videsh
5% Sudapet
Block 3,7 – PDOC
41% CNPC
40% Petronas
10% Sudapet
6% Sinopec
3% Al-Kharafi
Block 5A – WNPOC-1
68,875% Petronas
24,125% ONGC
7% Sudapet
Block 5B – WNPOC-2
39% Petronas
13% Sudapet
Ascom
Block 6 – CNPCIS
95% CNPC
5% Sudapet
Block 8 – WNPOC-3
77% Petronas
15% Sudapet
8% Hi Tech
Block 9, 11 – SUDAPAK I
85% Zafir
15% Sudapet
Block 10
85% Fenno Cal.
15% Sudapet
Block 12a – Great Sahara
33% Qahtani
20% Ansan
20% Sudapet
15% Dindir
7% Hi Tech
5% A.A.In
Block 12B - free
Block 13 – CPOC
40% CNPC
15% Pertamina
15% Sudapet
10% Dindir Petroleum
10% Express Petroleum
10% Africa Energy
Block 14 – Salima
80% Fenno Caledonian
Dongola
20% Sudapet
Block 15 - RSPOC
35% CNPC
35% Petronas
15% Sudapet
10% Express Petroleum
5% Hi Tech
Block 16 – Lundin
100% Lundin
Block 17 – ANSAN
66% ANSAN
34% Sudapet
Block A – SUDAPAK II
83% Zafir
17% Sudapet
Block B - TOTAL
32,5% Total
27,5% Kufpec Sudan
10% Sudapet
10% Nilepet
20% free
Block C - APCO
65% Hi Tech
17% Sudapet
10% Khartoum State
8% Hegleig
Block E(a)
75% Star Petroleum
20% Sudapet
5% Hamla

وتشير التوقعات الرسمية إلى أنه بحلول نهاية العام ٢٠١٠ سينتج شمال السودان ١١٠٠٠٠ برميل يومياً تقريباً، وعلى وجه الخصوص ٥٠٠٠٠ برميل يومياً بالنسبة للأجزاء الشمالية من امتياز GNPOC، و ٦٠٠٠٠ برميل يومياً من حقل الفولا و ٥٠٠٠ – ١٠٠٠٠ برميل يومياً من حقل أبو جبرا، وكلاهما في بلوك ٦. [١٣] وعلى المدى الأطول، أبدى

وفي حين كانت نسب نجاح عمليات الحفر التجاري السابقة المقدّرة بحوالي ٦٠% مرتفعة جداً، فقد انخفضت للتو ومرشحّة للانخفاض إلى حد أكبر. [١٦] فنتائج أعمال الحفر الاستكشافي المخيبة للآمال في بلوك B5 أجبرت شركة توتال على تخفيض توقعاتها بشكل ملحوظ بالنسبة لبلوك B، وتعديل خطة عملها. فعلى العكس من خطط توتال السابقة في دمج عمليات الاستكشاف السيزمية مع حفر الآبار الاستكشافية، فإنها الآن تميل أولاً إلى تحسين فهمها للتراكيب الجيولوجية من خلال عمليات مسح سيزمية إضافية في مناطقها الثلاثة الرئيسية المتوقعة شمالي بور وبين بور ورمبيك وشرق مدينة بيبور في بوتشالا.

ورغم تناقص الفرص، يواصل قطاع النفط في السودان جذب الاهتمام العالمي. ففي كانون أول/ديسمبر عام ٢٠٠٩، وقعت شركة النفط الفيتنامية الحكومية بترو فيتنام (PetroVietnam) اتفاقية مع الحكومة السودانية. [١٧] وفي كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٠، قام وزير النفط الهندي بزيارة السودان وتحدث عن المصلحة المشتركة في التعاون المكثف بين السودان وشركة النفط والغاز الطبيعي الهندية فيديش (ONGC Videsh Ltd). [١٨] وفي آذار/مارس ٢٠١٠، التقى المندوب الروسي في السودان ميخائيل مارجيلوف بوزير الطاقة والتعدين آنذاك الزبير أحمد الحسن لمناقشة اهتمام الشركات الروسية بدخول قطاع النفط والغاز السوداني. [١٩] ومن جهة ثانية، لا تبدِ أي من شركات النفط الخاصة الدولية أي اهتمام لدخول السوق السودانية، باستثناء

المسؤولون السودانيون تفاؤلاً حول اكتشافات جديدة فورية في بلوك ٨، رغم أن لديهم سجلاً من التوقعات المبالغ فيها. [١٤] فالبلوك الوحيد المُكتشَف حديثاً والواعد حقاً هو بلوك ١٥ على امتداد ساحل البحر الأحمر، حيث أطلقت شركة بترول البحر الأحمر المحدودة (RSPOC) عملياتها في حقل توكار ١ في الأول من شباط/فبراير ٢٠١٠. [١٥]

الشركات الهامشة والعديمة الخبرة مثل فينو كاليدونيا (Fenno Caledonian) وستار بتروليوم (Star Petroleum). ومن شركات النفط ذات السجل في هذا المضمار، فقط الشركات الصينية أبدت اهتماماً جدياً في الاستثمارات لما بعد الاستفتاء في جنوب السودان.

وسيجبر ضعف الاهتمام العالمي بالنفط في السودان، ما عدا اهتمام الشركات الصينية، SPLM على كبح الميول ضمن المنظمة التي تدعو إلى تجنب العمل مع الشركات الصينية بسبب علاقة الصداقة التي تربط الصين بالخرطوم منذ العام ١٩٩٥. وسيكون من الصعب إقناع السكان المحليين أن حضور الشركات الآسيوية هو لصالحهم. فوفقاً للوزير لوال دنغ، كانت "المخاوف الأمنية على المستوى المحلي" سبباً رئيسياً لركود أرقام إنتاج النفط في حين "يسأل الناس عن التعويضات والخدمات وغيرها إلى حد أن هذه التحركات قد تؤدي إما إلى وضع بعض خطط التوسع على الرف أو إلى التوقف الأسوأ للإنتاج". [٢٠] ومن أجل ضمان استمرارية الصناعة، سيتوجب على حكومة جنوب السودان أن تضع في أولوياتها بناء قاعدة دعم اجتماعي للصناعة. وسيتطلب هذا الأمر تعويضات عن أشكال الظلم الماضية وضمان تطبيق أفضل الممارسات الدولية.

هناك تحدٍ آخر لحكومة جنوب السودان وهو تقديم شروط تجارية جذابة للصناعة، وفي الوقت نفسه ضمان تطبيق التقنيات الأكثر تقدماً.

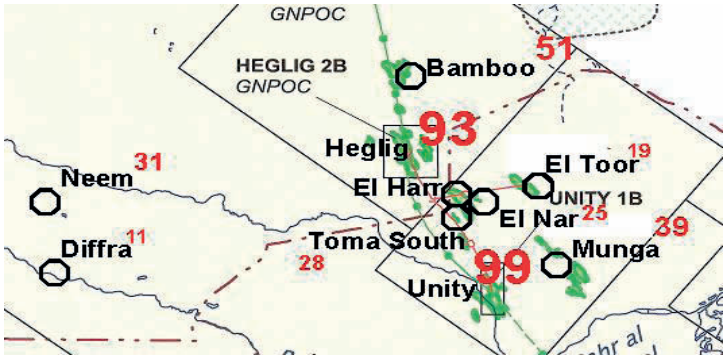

خريطة ١: حقول النفط (دوائر) وعدد الآبار المتعلق بها في البلوكات ١، ٢ & ٤ في العام ٢٠٠٨. الخط المنقط باللون البني يشير إلى الحدود الشمالية-الجنوبية. المصدر: بيانات خدمات معالجة المعلومات (IHS) وشركة النيل الكبرى للبترول (GNPOC).

١٣. "إنتاج النفط في شمال السودان يصل إلى ١١٠٠٠٠ برميل يومياً قبل نهاية السنة: رسمي" سودان تريبيون، ٢٢ تشرين أول/نوفمبر ٢٠١٠.
١٤. تقرير EIU حزيران/يونيو ٢٠١٠.
١٥. "CNPC،Petroleum Africa تغوص في البحر الأحمر في السودان"، آذار/مارس ٢٠١٠.
١٦. "السودان: لمن النفط؟ صناعة النفط في السودان: حقائق وتحليل"، إيكوس (ECOS)، نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
١٧. Petroleum Africa، "بتروفيتنام تتوسع في السودان وأنغولا"، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.
١٨. Press Trust of India، 25 كانون الثاني ٢٠١٠.
١٩. سودان تلايبون، "نزاع دارفور على نار هادئة، تصريح المبعوث الروسي"، ١١ آذار/مارس ٢٠١٠.
٢٠. السير سيد أحمد، ٧ تموز ٢٠١٠، "التستأنف توتال حالاً التنقيب عن النفط في ولاية جنغلي السودانية ـ الوزارة"، سودان تريبيون، ٨ تموز ٢٠١٠.

٤. البنية التحتية

مع كل هذه الحقول المنتجة للنفط في وسط السودان، كان على قطاع النفط أن يشيد بنية تحتية مُكلفة من أجل التصدير، بما في ذلك مصفاتين للتكرير ومحطة تصدير طرفية في بور سودان وثلاثة خطوط أنابيب رئيسية. وفي حال تصويت الجنوب لصالح الانفصال في العام ٢٠١١، سيمنح هذا الوضع للشمال نفوذاً مُعتبَراً على مصدر دخل الجنوب الوحيد المستقل.

١.٤. مصافي التكرير

لدى السودان مصفاتين لتكرير النفط بقدرة إجمالية تبلغ ١٢١٧٠٠ برميل يومياً. وتقع إحدى المصفاتين، وهي الجالية، شمال الخرطوم، أما الثانية فتقع على البحر الأحمر بالقرب من محطة التصدير الطرفية. وقد أُنشئت الأولى كمشروع مشترك ٥٠/٥٠ بين الحكومة السودانية و CNPC وبلغت طاقة التكرير فيها ١٠٠٠٠٠ برميل يومياً في العام ٢٠١٠. ولأن الترقية الرئيسية فات موعدها، وقعت السودان في العام ٢٠١٠ صفقة مع CNPC لبناء قدرة إضافية تبلغ ٥٠٠٠٠ برميل يومياً ممولة من قبل CNPC. وقد أُلغيت الخطط السابقة لترقية المصفاة ١٠٠% إلى ٢٠٠٠٠٠ برميل يومياً، نظراً لأن السودان غير قادر على دفع حصته الـ ٥٠% من الصفقة. وقررت CNPC بدلاً من ذلك تمويل نصف الترقية المتوقعة. ومنشأة بور سودان هي المصفاة السودانية الأصغر بطاقة تبلغ ٢١٧٠٠ برميل يومياً. كما أُلغيت في العام ٢٠٠٩ خطط إنشاء مصفاة إضافية بطاقة ١٠٠٠٠٠ برميل يومياً في بور سودان من أجل النفط الخام مزيج دار، والموضوعة في العام ٢٠٠٥. وأخيراً اتخذت شركة بتروناس قراراً إلغاء هذا الاستثمار، مذكّرة بالكلف المتوقعة للمشروع (٥ بليون دولار أمريكي بدلاً من ١-٢ بليون).

وهكذا تقلصت البنية التحتية النفطية في جنوب السودان إلى وسائل استخراج النفط. وعلى أية حال، مع توقع التصويت المحتمل بـ"نعم" حول الانفصال في العام ٢٠١١، أعلن الوزير السابق في حكومة جنوب السودان جون لوك جوك في تشرين الأول/أكتوبر العام ٢٠٠٩ أن حكومته تخطط "لإشادة مصفاة في منطقة آكون، ولاية واراب، تعالج النفط المنتَج من بلوك 5A. وستخدم المصفاة الجديدة كل الولايات السبعة غرب النيل". [٢١] وقد نُشر العرض المالي العام لعقد التركيب في نيسان/أبريل العام ٢٠١٠، بكلفة مقدرة بـ ٢ بليون دولار أمريكي، ولم يضمن التمويل حتى الآن. ويعتبر مسؤولون في وزارة الطاقة والتعدين في GOSS أن مشروع مصفاة آكون خياراً غير محتمل لأن الموقع سيكون غير عملي اقتصادياً. [٢٢] وفي تشرين الثاني/نوفمبر، صرح وزير الطاقة والتعدين في GOSS، دييغ آكونغ، أن الجنوب سيستمر في استخدام مصفاة بور سودان لتكرير النفط بعد الانفصال. [٢٣] وقد تقرر أن تحوي ولاية جنغلي خزاناً جديداً للنفط على طول النهر بالقرب من بور يساوي ٥ مليون جنيه سوداني لكي يتم تخديمه بواسطة المراكب الواصلة من أعلى الشمال. [٢٤]

المصدر	المصب	أميال	الكلفة
حقول الوحدة وهجليج وكايكانغ (بلوك ١، ٢ و ٤)	بورسودان	٩٩٤	١،٢ بليون دولار
حوض ميلوت (بلوك ٣ و ٧)	بورسودان	٨٧٠	١،٢ بليون دولار
حقول ثار جاث ومالا (بلوك 5A)	بورسودان	١١٠	
حقول فولا (بلوك ٦)	مصفاة الخرطوم	٤٦٠	٣٥٢ مليون دولار
مصفاة الخرطوم	بورسودان	٥٠٠	

شكل ٣: خطوط الأنابيب في السودان

٢١. "جنوب السودان وبناء مصفاته الأولى لتكرير النفط في ولاية واراب"، سودان تريبيون، ٤ تشرين الأول/أوكتوبر ٢٠٠٩.
٢٢. اتصال شخصي مع أحد الرسميين في GOSS، جوبا، تشرين الأول/أوكتوبر ٢٠١٠.
٢٣. غارنغ دييغ أكونغ في مقابلة مع إذاعة السودان، "GOSS ستواصل استخدام بور سودان من أجل مصفاة النفط في حال الانفصال، يقول مسؤول، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.
٢٤. مقابلة مع وزير الطاقة والتعدين في GOSS، جوبا، أيار/مايو ٢٠١٠.

٢.٤. خطوط الأنابيب

تتألف شبكة خطوط أنابيب النفط في السودان من قسمين رئيسيين. ففي آب/أغسطس ١٩٩٩ تم افتتاح خط أنابيب شركة النيل الكبرى للنفط (٢٨ إنش ـ ١٦١٠ كم) لربط هجليج بالخرطوم وبور سودان بطاقة قصوى تبلغ ٤٥٠٠٠٠ برميل يومياً لكن لم يُضخ أكثر من ٣٠٠٠٠٠ برميل يومياً، وتشغّله GNPOC. وفي العام ٢٠٠٥ وبعد الكثير من التأخير، تم تدشين خط أنابيب حوض ميلوت (٣٢ إنش ـ ١,٢ بليون دولار أمريكي). ويمتد هذا الخط من أدار ييل إلى بور سودان بطاقة أولية تبلغ ١٨٠٠٠٠ برميل يومياً وطاقة قصوى تبلغ ٥٠٠٠٠٠ برميل يومياً وتشغله بترودار (PDOC). وفي حال اكتشاف كميات تجارية من النفط الخام في بلوك B، سيكون مد خط الأنابيب هذا هو الطريق الأكثر اقتصادية للتصدير. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط بلوك ٦ بخط أنابيب (٢٤ إنش ـ ٧٦٠ كم) إلى مصفاة الخرطوم، بتكلفة قدرها ٣٥٢ مليون دولار أمريكي وتشغله CNPC بطاقة قصوى تبلغ ٢٠٠٠٠٠ برميل يومياً، لكنه يشتغل بـ ٦٠٠٠٠ بسبب القدرة المحدودة لمصفاة الخرطوم.

لقد أعربت SPLM مراراً عن رغبتها في إنهاء تبعية جنوب السودان لشماله وذلك ببناء بنية تحتية نفطية خاصة بالجنوب عن طريق كينيا. ومن الطبيعي أن تكون كينيا نفسها متحمسة لإنجاز خط سكة حديدية مشترك لنقل النفط يربط لاما بالسودان وأثيوبيا. وفي مستهل العام ٢٠١٠، أعلنت شركة تويوتا تسوشو اليابانية عن اهتمامها ببناء خط أنابيب بطول ١٤٠٠ كم من جنوب السودان إلى محطة التصدير الطرفية التي سيتم بناؤها في لاما على الساحل الكيني بكلفة تبلغ ١,٥ بليون دولار أمريكي. [٢٥] ومن المقدر أن يكون لهذا المشروع قدرة تبلغ ٤٥٠٠٠٠ برميل يومياً، الذي يقال أن بكين تدعمه. [٢٦] وحالياً، يُعتقد أن هناك نشاطاً متزايداً في كينيا للشركات الصينية ذات العلاقة بالنفط التي تبني هياكل مالية وتنظيمية تحضيراً لتطوير حقول النفط في كينيا، مما يشير إلى ثقة كبيرة بوجود كميات تجارية من النفط. [٢٧] وإذا تم تطوير حقول النفط في شمال كينيا، ستكون هناك ضرورة للبنية التحتية المشتركة جزئياً مع جنوب السودان، وبالتالي انخفاض تكاليف بديل التصدير الكيني بالنسبة لنفط جنوب السودان.

سيشكل بناء خط أنابيب للنفط عبر صدع الوادي إلى السودان تحديات تقنية وبيئية جدية وقد يُواجه بمعارضة صارمة في كينيا وأمكنة أخرى. وقد أعلن وزير الطاقة السوداني المعيّن حديثاً الدكتور لوال دنغ في ٧ تموز/يوليو ٢٠١٠ أن خط أنابيب عبر كينيا لن يكون اقتصادياً بالإضافة إلى كلفته المرتفعة. وعلى أية حال، أخبر ممثل عن وزارة الطاقة والتعدين في GOSS إيكوس (ECOS) أن هذا ليس موقف SPLM. [٢٨] وما لم يتم العثور على نفط في شمال كينيا وجنوب السودان، فإن الطريق الكيني سيخدم أغراضاً سياسية عوضاً عن الأغراض الاقتصادية. وسيتوجب بالتالي البحث عن تمويل في الأوساط المالية المُحفّزة سياسياً بدلاً الاتجاهات السائدة في الأسواق المالية.

خريطة ٢: خطوط الأنابيب الرئيسية (خط ثخين) وخطوط الأنابيب الرافدة (خط رفيع) في بلوكات ١ و ٢ و ٤ في العام ٢٠٠٨. الخط البني المنقط هو الحدود الشمالية ـ الجنوبية. المصدر: بيانات IHS و GNPOC.

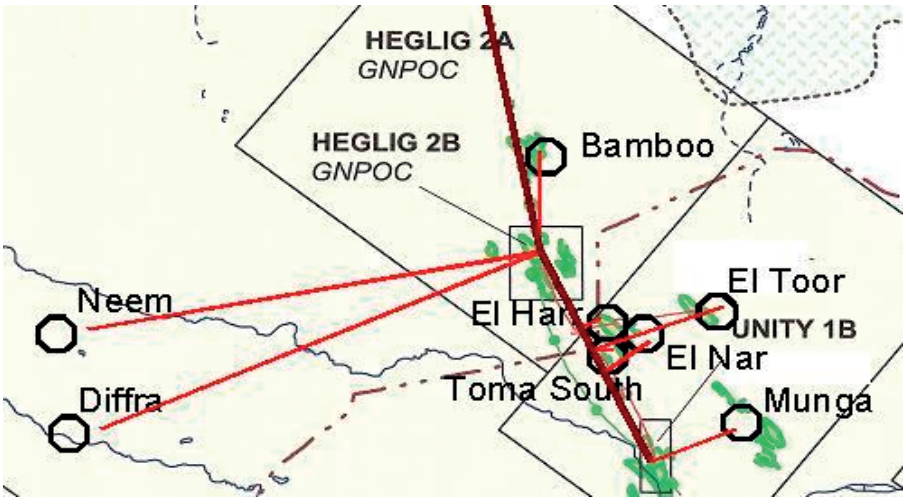

خريطة ٢: خط رئيسي (ثخين) وخطوط رافدة (رفيع) في البلوكات ١، ٢ & ٤ في العام ٢٠٠٨. الخط المنقط باللون البني يشير إلى الحدود الشمالية ــ الجنوبية. المصدر: بيانات خدمات معالجة المعلومات (IHS) و شركة النيل الكبرى للبترول (GNPOC).

٢٥. "مجموعة يابانية تراقب خطة أنابيب النفط، Financial Times، 3 أذار/مارس ٢٠١٠.
٢٦. APS Review Oil Market Trends، 8 آذار/مارس ٢٠١٠.
٢٧. اتصال شخصي مع دبلوماسي رفيع، جوبا، تموز ٢٠١٠.
٢٨. اتصال شخصي، جوبا، تشرين أول/أوكتوبر ٢٠١٠؛ السير سيد أحمد، ٧ تموز ٢٠١٠، "التستأنف توتال حالاً التنقيب عن النفط في ولاية جنغلي السودانية ـ الوزارة"، سودان تريبيون، ٨ تموز ٢٠١٠؛ مقابلة إيكوس (ECOS)، جوبا، تشرين الأول ٢٠١٠.

٥. التحالفات المالية النفطية وحجوم الإنتاج

حالياً، تشكل ٤ تحالفات مالية كل إنتاج السودان من النفط. وهناك ٥ شركات دولية فقط تمتلك حصصاً في هذا الإنتاج، بالإضافة إلى سودابت Sudapet، شركة النفط الوطنية السودانية.[٢٩] ومن النموذجي بالنسبة للسودان أن يتم تشغيل البلوكات بشكل مشترك من قبل أعضاء التحالفات المالية من خلال شركات التشغيل المخصصة لهذا الغرض، وبخاصة GNPOC و WNPOC و Petrodar/PDOC.

١.٥. في الصدارة: شركات النفط الوطنية الآسيوية

قدمت الحرب الأهلية الثانية في السودان فرصة ذهبية لـ CNPC وبتروناس لامتلاك أصولاً في منطقة غنية بالنفط كانت خارج حدود امتياز شركات النفط الدولية. وقد وجدت الشركتان شركاء في شركة النفط السويدية لوندين Lundin والشركة النمساوية OMV AG والشركة الكندية تاليسمان Talisman، والثلاثة متلهفة لاكتشافات شركة شيفرون التي كانت قد استثمرت بليون دولار أمريكي في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي وأصبحت حقول النفط التي اكتشفتها جاهزة. وعلى حد علمنا، ولم تظهر أي من الشركات علناً قلقها بسبب المخاطر الفظيعة التي مثلتها عملياتهم بالنسبة للسكان في بلد كانت تمزقه الحرب. وفي العام ٢٠٠٣، قررت OMV (النمسا) وتاليسمان (كندا) مغادرة السودان وبيع أصولهما بأرباح كبيرة. واشترت شركة ONGC Videsh Ltd الهندية أسهم شركة تاليسمان معزّزة بذلك الموقع المهيمن لشركات النفطة الوطنية الآسيوية في صناعة النفط السودانية. كما باعت شركة لوندين السويدية أسهمها في بلوك A5 في العام ٢٠٠٣، لكنها أبقت على حصتها في بلوك B5 حتى العام ٢٠٠٩، في حين ما تزال تحتفظ بحصتها الـ ١٠٠% بالبلوك ١٦ الخامل.

٢.٥. شركة النيل الكبرى للبترول GNPOC (بلوك ١، ٢، ٤): مزيج النيل

إن GNPOC، التي تقودها أساساً شركة CNPC، هي الشركة الأكبر والأكثر خبرة في مجال إنتاج النفط في السودان حتى اليوم. لقد تطورت GNPOC في فترة الحرب حيث عملت خلالها كحليف قوي للحكومة التي كانت تأمل أن ترجح عائدات النفط كفة الميزان العسكري في نهاية المطاف. وقريباً من منطقة أبيي المتنازع عليها والممتدة إلى الحدود الشمالية ـ الجنوبية غير المحددة حتى الآن، ما تزال عملياتها في قلب النزاعات التي تهدد بالخطر المرحلة النهائية السلمية لاتفاق السلام الشامل. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٩، قررت المحكمة التحكيمية بشأن أبيي المنبثقة عن محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي أن حقول النفط الرئيسية في البلوكين A2 و B2 (هجلج و بامبو) تقع خارج منطقة أبيي.[٣٠] وباقتراب ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب من الاكتمال، يبدو أن هذين الحقلين المعمّرين سيُحدّدان كجزء من شمال السودان.

إنتاج البلوكات ١ و ٢ و ٤

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، غادرت الشحنة الأولى من النفط الخام محطة التصدير الطرفية. وفي العام ٢٠٠٨، تم تقدير الإنتاج المندمج من البلوكات ١ و ٢ و ٤ بحوالي ٢١٠٠٠٠ برميل في اليوم، في مؤشر إلى هبوط في ذروة إنتاجه البالغة ٣٢٨٠٠٠ برميل في اليوم في العام ٢٠٠٥. ويُعتقد أن السياسة الماضية لـ GNPOC في ضخ أكبر قدر ممكن وبأسرع ما أمكن هي ربما المسببة في خسارة إمكانات الإنتاج. فقد قُدرت نسب الماء المنتج في الحقول العشرة الواقعة في الوحدة وهجليج (أكثر من ٤٠٠ بئر في العام ٢٠٠٨) بما يتجاوز ٦٥% حتى ٨٠%. لقد انحدر الناتج العام للإنتاج في العام ٢٠٠٨ باضطراد، ومن المتوقع أن يتواصل الانحدار لـ ٣ ـ ٥ سنوات أخرى، اعتماداً على حكم (قرار) الشركة للوقت الذي لا يعود فيه مربحاً استخراج الاحتياطيات المتبقية. ويقال أن GNPOC تعطي أولوية إلى تحسين فعاليتها التشغيلية بدلاً من زيادة الإنتاج عن طريق حفر آبار إضافية.

قد تضيف آباراً جديدة وتقنيات حديثة نسبة ٥% إلى نسبة الاسترداد الحالية لـ GNPOC البالغة ٢٥%، مما يرفع من حظوظ بقائها عدة سنوات أخرى. لجعل الاستثمارات المطلوبة جذابة تجارياً، ربما يتطلب الأمر إعادة النظر في النسبة المئوية للإنتاج المستقبلي التي تذهب إلى كل من الحكومة والتحالف المالي لصالح الأخير.

٣.٥. شركة بترودار PDOC (بلوك ٣ و ٧): مزيج دار

كانت شركة PDOC، التي تسيطر عليها CNPC وبتروناس أكثر شركات التشغيل ربحاً في السودان في العام ٢٠٠٩. وعندما باعت شركة آل ثاني، التي مقرها دبي، حصتها البالغة ٥% في آذار/مارس ٢٠٠٨، حصلت سودابت Sudapet على ٢% بينما ذهبت الـ ٣% المتبقية إلى شركة الخرافي Al-Kharafi الكويتية ، مما جعلها في الوقت الحاضر الشركة الوحيدة غير الآسيوية القابضة حصة في التحالف المنتج. إن حصة سودابت في PDOC هي حصتها الأعلى في أي تحالف منتج، مما يرفع عملياً حصة GONU في العائدات المنتجة عموماً حوالي ٢%.

٢٩. CNPC (الصين)، ONGC Videsh Ltd (الهند)، Petronas (ماليزيا)، Sinopec (الصين)، والخرافي (الكويت).
٣٠. تقرير لجنة حدود أبيي، تموز ٢٠٠٩.

إنتاج البلوكين ٣ و ٧

يحتوي البلوكين ٣ و ٧ على حقول نفط أدار يال وبالويش، باحتياطيات قابلة للاسترداد مُقدرة بـ ٤٦٠ مليون برميل. ويتضمن مشروع ٣٠٠٠٠٠ برميل في اليوم في مرفق المعالجة المركزية في الجباليان ومرافق الإنتاج الرئيسية في باليوش. وفي العام، ٢٠٠٨، كان إنتاج هذين البلوكين يقارب ٢٠٠٠٠٠ برميل يومياً. وقد ارتفع الناتج بشكل ملحوظ في العام ٢٠٠٩ بفضل حقل قمري الجديد الذي من المتوقع أن يرفع مستوى الإنتاج إلى ٥٠٠٠٠٠ برميل في اليوم بحلول العام ٢٠١٠. ويقول المطلعون على الصناعة أنه منذ الشروع فيه، كان يُضاف تقريباً ١٠٠ بئر جديد سنوياً، وأن البلوكين ٣ و ٧ تُقرب ـ أو تتخطى تقريباً ـ ذروة الإنتاج. وتتوقع PDOC أن يهبط الإنتاج ابتداء من العام ٢٠١٣ فصاعداً.[٣١]

٤.٥. شركة النيل الأبيض للبترول ١ WNPOC-1 (بلوك 5A): مزيج النيل

في نيسان/إبريل ٢٠٠٥، وقعت حكومة السودان اتفاقية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي WNPOC-1 لتطوير حقول ثار جاث ومالا في البلوك 5A. وبقيت WNPOC-1، التي تقودها بتروناس، لاعباً صغيراً، حيث تنتج حالياً ١٧٠٠٠ برميل في اليوم. وبسبب معوقات الإنتاج، لم يكن هناك استكشاف منذ العام ٢٠٠٥. لكن خطط حكومة جنوب السودان لبناء مصفاة إضافية في مكان قريب لخدمة السوق الوطنية قد يجعل الوضع جذاب تجارياً من أجل استكشاف أفضل للبلوك 5A. وفي العام ٢٠٠٩، وافقت CNPC وبتروناس، كما يقال، على مقايضة أسهماً، في عملية تبادل بعض حصص WNPOC-1 التابعة لبتروناس ببعض حصص CNPC في بترو للطاقة Petro Energy (بلوك ٦).[٣٢] ولم تُعلن تفاصيل الصفقة حتى الآن.[٣٣] وهذا التحرك يمكن أن يزيد من الاعتماد المتبادل للشركات الرئيسية الثلاثة.

إنتاج بلوك 5A

تدفقت الكمية الأولى من بلوك 5A في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ بمعدل أولي بلغ ٣٨٠٠٠ برميل في اليوم. وفي العام ٢٠٠٨، كان الحقل ما يزال ينتج حوالي ٢٥٠٠٠ برميل يومياً، والطاقة الكاملة المُقدرة ٦٠٠٠٠ برميل في اليوم. لكن نوعية النفط الخام في ثار جاث رديئة وينبغي مزجها مع مزيج النيل للحيلولة دون انخفاض السعر.[٣٤] ولا يمكن لـ WNPOC-1 أن تنتج أكثر من ١٠% من الناتج الكلي لـ GNPOC. وزيادة النسبة المئوية ستؤثر حتماً على نوعية نيل بلند. ولذا، كان إنتاج بلوك 5A في هبوط في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، بالارتباط مع نقصان إنتاج GNPOC. وقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير السودان عن خطة لبناء مصفاة في ولاية واراب سوف تلبي الحاجات المحلية وتتجه إلى استلام إنتاج من 5A و 5B. ويمكن لهذا أن يرفد مستويات الإنتاج ويشجع WNPOC-1 على استئناف النشاطات الاستكشافية.

٥.٥. بترو للطاقة Petro Energy (بلوك ٦): مزيج فولا

هذا هو البلوك المنتج الوحيد تحت قيادة CNPC الذي يقع بالكامل في شمال السودان. ولا يُصدر ناتجه بل يُرسل إلى مصفاة الجالية في الخرطوم عبر خط أنابيب بطول ٧٦٠ كم. وفي اشتغالها على الحدود بين جنوب دارفور وجنوب كردفان، واجهت Petrp Energy مصاعب أمنية جدية في الماضي. فبعد مقتل عدة موظفين في الهندسة في أيار/مايو عام ٢٠٠٨، هبط الإنتاج بشكل مؤقت بنسبة ٧٢%.[٣٥] وما لم يتم تسوية النزاع في دارفور، ستبقى عمليات التشغيل بالقرب من حدودها محفوفة بمخاطر جسيمة بالنسبة للشركات وموظفيها والسكان المحليين. وبينما تتطلب هذه العمليات باستمرار حضوراً أمنياً مشدداً من قبل قوى الأمن السودانية، هناك خطر مستمر بسبب النزاع العنيف بين المجموعات المتمردة الدارفورية والقوات الحكومية. لذا تتطلب هذه الظروف من الشركات أن تقيّم بحذر أية مخاطرة يمكن أن تجعلها ضالعة قانونياً في جرائم دولية.

الإنتاج في بلوك ٦

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، شغلت CNPC حقل فولا بمعدل ١٠٠٠٠ برميل يومياً. ويأتي الناتج الحالي من مجموع ٨ حقول نفط ويبلغ ٤٠٠٠٠ برميل يومياً من النفط الخام الأسيدي بدرجة مرتفعة. ومن المتوقع استثمارات أخرى، بينما اكتشفت CNPC على ما يُشاع ٣٦ مليون برميل من النفط القابل للاسترداد في الجزء الغربي من البلوك. والجهود جارية لرفع الإنتاج في المستقبل القريب، بضمنها محطتي تدفق جديدتين ومستودعات تخزين نفطية (كل واحد ٥٠٠٠٠ متر مكعب). ويذهب نفط البلوك مباشرة إلى الخرطوم، رابطاً الحقل إلى خط أنابيب مزيج النيل.[٣٦]

٦.٥. تحالف مالي بقيادة توتال (بلوك B)

ما يزال هذا التحالف في طور التشكّل. ولم يكن باستطاعة شركة ماراثون للنفط Marathon Oil Corp الاحتفاظ بحصتها البالغة ٣٢،٥% في البلوك بسبب العقوبات الاقتصادية الأمريكية. وفي العام ٢٠٠٧، حصلت شركة النيل للبترول Nilepet في جنوب السودان على ١٠% وشركة كوفبك الكويتية Kufpec Sudan Ltd على ٢،٥% أخرى، رافعة حصتها إلى ٢٧،٥%. وقد عنى هذا الدخول لـ Nilepet أن الشركات الخاصة في التحالف يجب أن تحمل ٢٠% بدلاً من ١٠% من التكاليف، في حين لا تستثمر الشركات الرسمية أية أموال. ومن المتوقع أن تعرض توتال الـ ٢٠% المتبقية في مناقصة عامة. وحالياً، من المحتمل على ما يقال أن تحصل شركة مبادلة للتنمية Mubadala Development Company، المملوكة بالكامل للحكومة في إمارة أبو ظبي، على حصة في بلوك B. واكتمال التحالف هو متطلب أساسي للبدء بالعمليات. وحالياً، التزام التحالف التعاقدي لتنفيذ العمليات معلّق مؤقتاً

٣١. اتصال شخصي مع موظف PDOC، الخرطوم، شباط ٢٠١٠.
٣٢. بلومبرغ، "السودان: CNPC تقايض الأصول مع بتروناس وتوقع صفقة تكرير النفط"، ٢٠تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.
٣٣. بلومبرغ، "CNPC، السودان يوقع اتفاقيات تبادل القيمة وتكرير النفط (تحديث ٢)"، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=abhOz4OOU2_s
٣٤. اتصال شخصي مع خبراء صناعيين، الخرطوم، ٢٠١٠.
٣٥. إيكوس (ECOS)، بناء على بيانات رسمية من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
٣٦. MEES، 1 حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

الهبوط الحاصل في إنتاج النفط

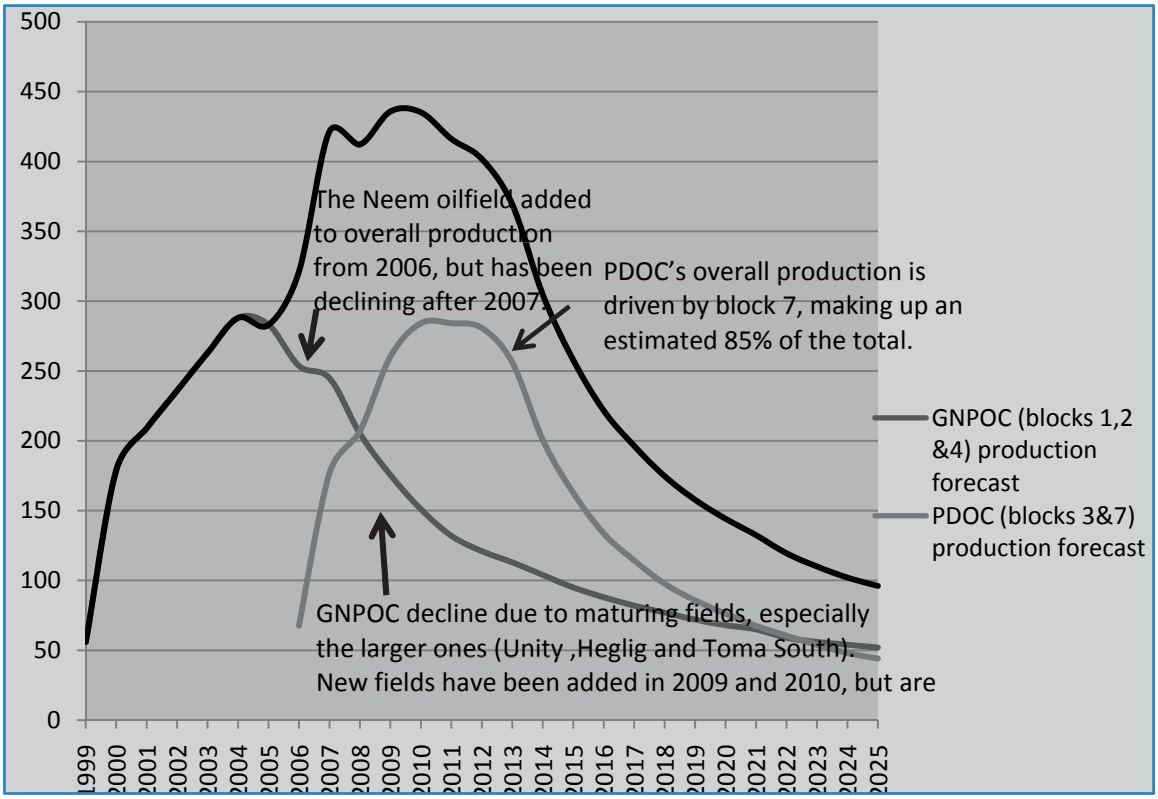

شكل ٣: الهبوط الحاصل في إنتاج النفط في البلوكات ١، ٢ & ٤، و ٣ & ٧. مصدر البيانات: بيانات شركة النيل الكبرى للبترول (GNPOC) و شركة بتروادر للتشغيل (PDOC). (GNPOC ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢٥ هي تقديرات ECOS).

نتيجة للظروف القاهرة. وموقع توتال البارز في الجنوب هو موضع جدل بسبب الدعم العسكري الفرنسي للحكومة أثناء الحرب الأهلية.

لقد عبر مسؤولون كبار في SPLM في عدة مناسبات عن امتعاضهم من مساحات مناطق الامتيازات النفطية الواسعة بشكل مفرط، وبضمنها الـ ١٠٠٠٠٠ كم مربع للبلوك B. وفي ٨ تموز/يوليو ٢٠١٠، أجرت توتال مباحثات مع وزير الطاقة والتعدين في حكومة الوحدة الوطنية، الدكتور لوال دنغ، يُعتقد أن الشركة أرادت منها الحصول على ضمانات باحترام عقدها في مرحلة ما بعد الاستفتاء. وبذلك تفادت الشركة بنجاح كبير الضغط لوضع موعد لاستئناف عملياتها. فقبل استثمار أموال معتبرة، سيحتاج التحالف الذي تقوده توتال إلى التيقن من البيئة القانونية والأمنية لوضع ما بعد الاستفتاء، بما في ذلك نتائج عملية مراجعة محتملة للعقد وضمانات التصدير والدعم السياسي الواضح من قيادة الجبهة الشعبية لتحرير السودان وحل نهائي لملكية الائتلاف للـ ٢٠% الشاغرة. إن قيادة الجبهة الشعبية لتحرير السودان غير مرتاحة للاحتكار العملي لشركات النفط الرسمية الآسيوية، والإبقاء على توتال ماثلة في المشهد هو أفضل خيارات متاح. إن توتال، بلا جدل، هي الشركة الأوسع خبرة والأكثر تقدماً في التقنية في البلاد، وإن هي اختارت أن لا تطور اهتمامها سيلحق هذا ضرراً بإمكانات صناعة النفط السودانية وتبعث برسالة غير مشجعة عن مناخ الاستثمار في جنوب السودان. وهذا ما يضع توتال في موقع تفاوضي قوي نسبياً عندما تجيء قضية إعادة تحديد مناطق الامتياز.

في العام ٢٠١٠، كانت CNPC وبتروناس و ONGC تستغل أكثر من ٩٠% من إنتاج نفط السودان. وليست هذه الشركات هامة بالنسبة للسودان فحسب، بل السودان أيضاً هاماً بالنسبة لها. فالسودان هو من بين أكبر العمليات التشغيلية عبر البحار لهذه الشركات الثلاثة. وهذه الشركات مملوكة بالدرجة الأولى للدولة، مما يجعلها ممانعة لنشاط حملة الأسهم أو الدعوة العامة، كما أن قراراتها المتعلقة بالاستثمار تُتخذ على مستوى البلد بدلاً من اتخاذها على مستوى الشركات نفسها. ولا تُحدَّد علاقاتها مع السودان بشروط اقتصادية فحسب، بل تمثل أيضاً استثمارات جيو ـ استراتيجية. فالصين والهند وماليزيا تمهّد لاستراتيجيات استثمارية متنوعة في السودان. وسوية مع أسهم دول خليجية، أدى هذا الوضع إلى أرقام مرتفعة في النمو الاقتصادي الوطني. وبينما كانت استثماراتها تحقق أرباحاً عالية جداً حتى العام ٢٠٠٨، تشهد بتروناس و ONGC في الوقت الحاضر خسائر تجارية في السودان كمشغّلتين للاستثمارات في مكان آخر. وفي التعديل الإداري للعام ٢٠١٠، أعلنت بتروناس عن نيتها في تحويل بؤرة استثماراتها إلى أسواقها المحلية.[٣٧] فالنشاطات الاستكشافية

الآخذة بالانكماش في السودان منذ العام ٢٠٠٨ يمكن تفسيرها أيضاً بعدم الثقة بالمرحلة النهائية لـ CPA والمخاوف الناجمة عن احتمال أن يشهد العام ٢٠١١ تفجراً للعنف في مناطق إنتاج النفط.

اتفاقيات الإنتاج والاستكشاف

تحدد ما يسمى باتفاقات تقاسم الإنتاج والاستكشاف (EPSAs) الالتزامات التعاقدية بين الحكومة والشركات. ففي هذا النوع من العقود، يتم دفع جزء من النفط المنتَج، وهو ما يسمى بـ "نفط التكلفة"، لتسديد تكاليف الاستكشاف، بينما يتم اقتسام الجزء المتبقي، وهو "نفط الربح"، بين الحكومة والشركات. ومن حيث المبدأ، يعني هذا أن لمعدلات الإنتاج المرتفعة أثر أسّي على عائدات الحكومة: فكلما ازداد عدد البراميل في اليوم، كلما كانت الحصة العائدة للخزينة العامة أكبر. ومن المتوقع، في التفاوض لترتيبات ما بعد العام ٢٠١١، أن تحترم الجبهة الشعبية لتحرير السودان العقود المبرمة حفاظاً على سمعتها في الأسواق العالمية.[٣٨]

بلغ الناتج العام لإنتاج النفط في السودان الذروة في العام ٢٠٠٨. وكان متوسط إنتاج النفط الخام الوطني يقدر بـ ٤٥٧٠٠٠ برميل يومياً في العام ٢٠٠٧، و ٤٨٠٠٠٠ برميل يومياً في العام ٢٠٠٨، مع بلوغ ذرى عَرَضية تصل إلى ٥٤٠٠٠٠ برميل في اليوم.[٣٩] وفي العام ٢٠٠٩، هبطت هذه الأرقام حوالي ٤% ليتم تقديرها بـ ٤٥٩٠٠٠ برميل في اليوم.[٤٠] ويُعتقد أن العام ٢٠١٠ يشهد تحسناً طفيفاً في متوسط الناتج للأشهر الستة الأولى مقدراً بـ ٥١٤٠٠٠ برميل يومياً.[٤١] وفي حين تذهب حصة الأسد من ذلك الإنتاج للتصدير، يزداد الاستهلاك الوطني أيضاً ببطء، حيث بلغ متوسطه ٨٥٠٠٠ برميل يومياً في الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩.

٦. اتجاهات الإنتاج

لقد بدأت أسعار النفط العالمي في الارتفاع في الوقت الذي كان فيه النفط يتدفق من حقول النفط الأولى في السودان في العام ١٩٩٩، حيث بلغت الأسعار ذروتها المثيرة في العام ٢٠٠٨ حوالي ١٥٠ دولار أمريكي، ومن ثم انحدرت بحدة لكي تستقر حالياً حول مستويات عالية تاريخياً تقدر بـ ٧٥ دولار أمريكي للبرميل. وقد ضيّق هبوط الأسعار بحدة على خزينتي GONU و GOSS على حد سواء، مما يشير إلى عدم مسؤولية الإدارة المالية المتفائلة. وقد تبقى عائدات النفط للعام ٢٠٠٨ أعلى مستوى للسودان، حيث من غير المحتمل أن يشتد الطلب على النفط، والاستثمارات النفطية في السودان انحدرت بشكل كبير منذ العام ٢٠٠٨. وانسحاب حكومة السودان من العروض الأولية لتمويل الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية للصناعة النفطية قد يشير، رغم الإعلانات المستمرة عن مستويات إنتاج مستقبلية عالية، إلا أنها لم تعد تعتقد بزيادات في الإنتاج الرئيسي.

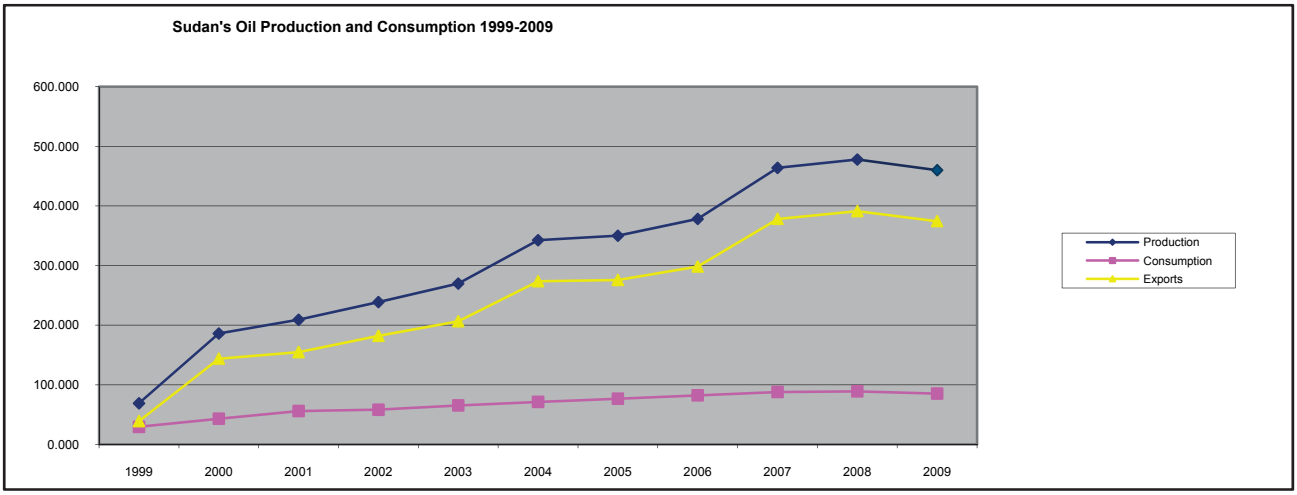

شكل ٤: إنتاج النفط وتصديره واستهلاكه، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٩. المصدر: وكالة معلومات الطاقة (EIA) ٢٠٠٩ ووحدة البترول (حكومة جنوب السودان (GOSS) الخرطوم.

٣٧. Business Times، 5 حزيران/يونيو ٢٠١٠.
٣٨. اتصالات شخصية مع رسميين من GOSS، جوبا، تشرين الأول ٢٠١٠.
٣٩. EIA Sudan Country Analysis Brief, 2009; BP Statistical Review 2008.
٤٠. بناء على تقرير وحدة بترول السودان ٢٠٠٩.
٤١. Petroleum Africa, October 2010.

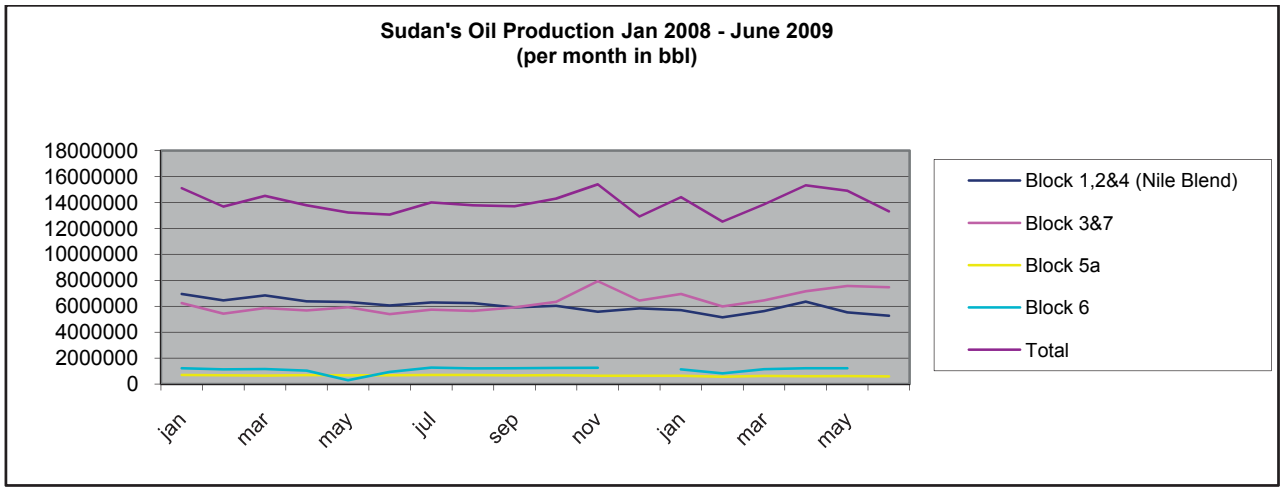

شكل ٥: إنتاج النفط لكل بلوك ٢٠٠٨ - حزيران ٢٠٠٩. المصدر: وحدة البترول (حكومة جنوب السودان GOSS) الخرطوم.

عموماً، انطفأ بريق الإنتاج النفطي في السودان. فالحقول الرئيسية تبلغ استحقاقها، ورغم أن حقول جديدة عوضت هذا الهبوط، خيّب المجموع العام للإنتاج التوقعات. ويصنف تقرير بتروناس السنوي للعام ٢٠٠٩ انخفاض إنتاج البلوكات ١ و ٢ و ٤ كسبب للهبوط العام في عملياتها التشغيلية ما وراء البحار. ويتحدث المسؤولون عن كمية متوقعة قدرها ٤٨٠٠٠٠ برميل يومياً في العام ٢٠١٠، رغم الجهود المختلفة لزيادة الإنتاج إلى حد أكبر. ووفقاً لوكالة رويترز، أجبرت التأخيرات في تنفيذ طرقاً جديدة لإنقاص كميات الماء الكبيرة الناتجة مع مزيج النيل ومزيج دار خلال العام ٢٠٠٨ المسؤولين السودانيين على التقليل من توقعاتهم للعام ٢٠٠٩ من ٦٠٠٠٠٠ برميل يومياً إلى ٤٨٠٠٠٠ برميل يومياً. [٤٢] والتقديرات الحكومية في العام ٢٠٠٦ لإنتاج العام ٢٠١٠ كانت ١٠٠٠٠٠٠ برميل يومياً ـ أكثر من ضعف الإنتاج الفعلي.

ويؤكد إجمالي التجهيزات النفطية في السودان حالة الركود من ناحية الآبار النشطة وجهود الاستكشاف. ووفقاً لـ Petroleum Africa، بلغت التجهيزات النشيطة في البلد الذروة بعدد ٢٩ في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وبحلول شهر أيار/مايو ٢٠٠٩، انخفض عدد التجهيزات النشيطة إلى ٢٤، ثم إلى ٢١ في آب/أغسطس ٢٠١٠. [٤٣] ووفقاً لمطّلعين في الصناعة، يعكس هذا الاتجاه تردد عام من قبل التحالفات المالية الرئيسية في توقيع عقود مشتريات كبيرة خلال العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

رغم هذه الاعتبارات المثبطة للعزيمة، يواصل بعض المحللين الاعتقاد أن إنتاج النفط في السودان لم يبلغ ذروته بعد. وتتنبأ مجلة Business Monitor International بإنتاج ٧٧١٠٠٠ برميل في اليوم في العام ٢٠١٣. [٤٥] وعلى نحو مشابه، أعلنت سودابت Sudapet في تموز/يوليو ٢٠٠٩ أنه من المتوقع أن يصل الناتج العام إلى ٩٢٢٠٠٠ برميل يومياً في المستقبل القريب كنتيجة لتقنيات الاسترداد المحسنة. ولم تتوافر تفاصيل بخصوص الإطار الزمني وموقع آبار النفط المعنية. [٤٦] وعلى أية حال، نظراً لتكرار توقعات الحكومة السودانية المبالغ فيها حول الإنتاج، لم تعد هذه التوقعات مقبولة عالمياً بالقيمة الإسمية.

تحديثات تقنية

حتى الآن، يُقدر متوسط معدل الاسترداد ـ النسبة المئوية التي يُنتَج فيها النفط فعلياً ـ في السودان أنه منخفض تماماً إلى ٢٥%، مقارنة مع ٣٠% كمعدل عالمي. وتعتقد مصادر في الصناعة أن هذا قد يزداد وصولاً إلى ٣٧%. وتُقدر دراسة أولية منشورة مؤخراً أن نفطاً أكثر بكثير يمكن استرداده باستخدام طرق استرداد أكثر تقدماً مثل حقن الماء بالمواد الكيميائية أو حقن الغاز. وقد أعلن النرويجيون، الذين يترأسون مشروع الدراسة، أن "تقنية أكثر تقدماً يمكن أيضاً أن تخفض مستوى إنتاج الماء المرتفع جداً. وهذا يمكن أن يقلل فعلياً من أحد أكبر التحديات البيئية المتعلقة بصناعة النفط في السودان: معالجة الماء المنتَج". [٤٤] وقد يعوض معدل استرداد مرتفع جزءاً من الهبوط الحالي في الإنتاج.

٤٢. رويترز، ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٤٣. في كانون الأول ٢٠٠٩، حسب Schlumberger's MiSwaco، هناك ٢٠ من التجهيزات فقط في السودان.
٤٤. السفارة الملكية النرويجية في الخرطوم، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ http://www.norway-sudan.org/News_and_events/Oil-recovery-from-oil-fields-in-Sudan-may-be-substantially-increased/
٤٥. Business Monitor International, Sudan Oil and Gas Report Q4 2009.
٤٦. رويترز، أيلول ٢٠٠٩.

٧. الإدارة والعائدات

من الصعوبة تقصي آثار أموال النفط في الاقتصاد السوداني. ففي بلاد شاسعة كالسودان، وعدم وجود بنية تحتية عملياً في المناطق النائية، وغياب الالتزام السياسي بالشفافية، تبقى المراوغة قائمة في التحقق من البيانات. ويقدم تقرير نشر في Global Witness في العام ٢٠٠٩ رؤى قيّمة عن تعقيدات قطاع النفط، وخصوصاً بخصوص الطريقة التي يتم فيها تقاسم الإيرادات بين الموقعين على اتفاق السلام الشامل. وهناك مظاهر أخرى للموارد المالية النفطية ليس الحصول عليها أقل صعوبة، لكن صورة عامة تظهر من تجميع المعلومات من مصادر مختلفة.

٧. ١. إعداد المؤسسات

سودابت، سوية مع وزارة الطاقة والتعدين (MEM) هي الهيئات المسؤولة عن إدارة قطاع النفط والقابضة على الصناعة بإحكام. فشركات التشغيل ترفع تقارير مفصلة مباشرة إلى المسؤولين في سودابت. ومن الصعب تمييز تقاسم المسؤوليات بين (MEM) وسودابت من الخارج وكذلك الهرمية الفعلية داخل مؤسسات صنع القرار. وفي غضون ذلك، ورداً على التزامها التعاقدي، وبفضل رفع نسبة السياسات التدريبية، تستخدم كل التحالفات المالية حالياً أعداداً غفيرة من المواطنين السودانيين في مواقع مهنية احترافية. وهذا ما يوفر فعلياً لقيادة البلد موقع استخباراتي قوي.

ووفقاً لمدير كبير في شركة نفط دولية عاملة في السودان، لا يمكن للتحالفات المالية النفطية توظيف مدير أمن رئيسي بحرية، بل تُرغَم على استخدام ضباط ذوي خلفيات عسكرية أو أمنية والمعيّنين من قبل وزارة الطاقة والتعدين. [٤٧] وإن صحّ هذا، فالعلاقة تطرح توضيحاً لمن يقدم موظفي الأمن غير الوافدين في صناعة النفط التقارير عملياً، أجهزة الأمن الرسمية بدلاً من تقديمها إلى إدارة الشركات؟ [٤٨]

إن شركة Nilepet السودانية الجنوبية أبعد ما يكون عن أن تصبح شركة تشغيل مكتملة. فبحوالي ٣٠ موظفاً وحصة تبلغ فقط ١٠% من البلوكين B5 و B غير المنتجين، تكون Nilepet شركة على الورق أكثر منها شركة فعلية. فهي لم تنل موقعها الرسمي كساعد تجاري لوزارة الطاقة في الجنوب إلا في حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

فمنذ ٢٠٠٥، لم تنجز الوزارة نفسها أي تقدم جوهري بخصوص بناء القدرة الضرورية لإدارة قطاع النفط. وإذا أخذنا بعين الاعتبار احتمال انفصال الجنوب في العام ٢٠١١، يكون الوضع مقلقاً للغاية. ففي حين أن هناك في الخرطوم حوالي ٤٠٠ مهني حكومي مدرَّب، بالكاد تجد أحداً من المهنيين في الجنوب. وحالياً، فقط ٨ موظفين من Nilepet تم فرزهم إلى سودابت. ويُقال أن حكومة جنوب السودان تمنّعت إلى حد كبير من استغلال فرص تدريب قائمة لخبراء نفط تابعين لها في مركز التدريب النفطي في الخرطوم. وباستئجارها دار ضيافة دائم في الخرطوم في العام ٢٠١٠، تخطط حكومة جنوب السودان لبرامج تدريبية أكثر في المستقبل القريب.

كانت المفوضية القومية للبترول، وهي نظرياً الهيئة التنظيمية المسؤولة عن صياغة ومراقبة وتقييم السياسات الخاصة بقطاع النفط، غير فاعلة. فبمعزل عن قراريها الموفقين حول شرعية عقود معينة وبعض التعديلات في حصص عضوية التحالف المالي، لم تعمل NPC وفق تفويضها. [٤٩]

٧.٢. تكاليف الإنتاج

كل البنية التحتية الرئيسية في السودان تشتغل تحت ترتيبات ملكية مشتركة. على سبيل المثال، تمتلك الخرطوم وشركة CNPC ٥٠% لكل منهما من مصفاة الخرطوم، ويُطبّق ترتيب مماثل بالنسبة إلى خط أنابيب مشروع نفط النيل الكبير (GNOP). [٥٠] ولأن الخرطوم تمتلك جزء من خط الأنابيب، تتضمن تكاليف التشغيل بالنسبة للشركات القائمة فعلاً استخدام خط الأنابيب. وتتراوح نسب الاستخدام في العام ٢٠٠٨ بين ٤ و ٨,٦ دولار أمريكي لكل برميل، مع اعتبار البلوك ١ و ٢ و ٤ الرسم الأخفض وبلوك 5A الرسم الأعلى. وتكالف خط الأنابيب بالنسبة للبلوكين ٣ و ٧ تبلغ ٥,٥ دولار. [٥١] وتقدر هذه الرسوم شهرياً بملايين الدولارات، بمجموع كلي قدره ٤٤ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. [٥٢] وتقدر تكاليف التشغيل الإضافية بين دولار/برميل و ٣ دولار/برميل. ولا تتوفر بيانات قابلة للتحقق بشكل مستقل. ففي السجلات الرسمية تُصنّف تكاليف التشغيل أحياناً كإدارة أو رسوم نقل وتقدر بـ ٣%. [٥٣] ففي إحصائيات العام ٢٠٠٩ للعائدات المحلية، رسوم الإدارة بالنسبة للبلوكات ١ و ٢ و ٤ تشكل ١٢% من إجمالي الإيراد. [٥٤]

٤٧. اتصال شخصي مع مدير تنفيذي كبير في الصناعة، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٤٨. إيكوس (ECOS)، "دين غير مدفوع: تركة لوندين وبتروناس و OMV في بلوك A٥، السودان ١٩٩٧ - ٢٠٠٣"، حزيران/يونيو ٢٠١٠، ص. ٧٩.
٤٩. "سياسة الطاقة واستقتاء جنوب السودان"، داغوت ماجك، Middle East Policy، 22 كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ "ما المقبل من أيام خام؟ النفط ولعنة الموارد في السودان"، باتي، لوك، شؤون أفريقية، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠.
٥٠. لم يُعلن عن أسهم ملكية GNOP. وعلى أية حال، من الواضح أن الملكية الكاملة ستذهب إلى السلطات الوطنية بعد فترة معينة، يُقال في العام ٢٠١٤ بالنسبة لـ GNOP و ٢٠٢١ بالنسبة لخط أنابيب أدار ييل - بور سودان.
٥١. اللجنة التقنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.
٥٢. Global Witness: تعزيز عدم الثقة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ص. ٤٤.
٥٣. هذا الرقم مُراجع من ٥% في العام ٢٠٠٧. Global Witness: تعزيز عدم الثقة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ص. ٤٤.
٥٤. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي GOOS، وحدة بترول الخرطوم، بيانات حزيران ٢٠٠٩.

صورة ٢: مجموعة من الناس خارج مسجد، تبرعت بتروداد ببنائه، في بالويش الجديدة. وقد حوّله السكان إلى كنيسة بسبب ندرة المسلمين الذين يعيشون في المنطقة

وهناك تكاليف إضافية سببها الظروف الأمنية في بعض مناطق البلاد، وخصوصاً في جنوب السودان، حيث ما تزال ذكريات حروب النفط ماثلة في الأذهان وكذلك اعتبار الكثير من السكان شركات النفط حلفاء لـ NCP تعمل ضد مصلحة الجنوب. فقد خلق السلوك الماضي للصناعة من حيث عدم مراعاة حقوق الجماعات المحلية استياء شعبياً ضد الصناعة. وهناك أمثلة وافرة على عمليات التخريب المتعمد في الصناعة والتي كان مبعثها غالباً المظالم التي أحاقت بالسكان المحليين. ففي العام ٢٠٠٨، رفعت GNPOC تقريراً إلى GOSS و GONU يفيد بأن الاضطرابات المحلية أفضت إلى أعطال إنتاجية كلّفت ١٠,٧ مليون دولار أمريكي في النصف الأول من ذلك العام، أي ما يعادل ضعف المبلغ الذي ادعت GNPOC أنها أنفقته على البرامج الشعبية في العام ٢٠١٠. [٥٥] وتُوضع الأعطال على رأس جدول أعمال GONU – GOSS. الانطباع المتولّد ضمن الجماعات المحلية هو أن معظم المشاريع الاجتماعية التي تقوم بها شركات النفط هي إما رداً على أحداث معينة أو جزء من استراتيجية لبناء علاقات مع السلطات المحلية، أكثر منها علاقات مع السكان المحليين. [٥٦] فبدلاً من بناء علاقة احترام متبادل، تخلق السياسة السائدة في شراء المودة والرضا بالمشاريع علاقة مُخدِّم - زبون التي تكافئ المُفسِدين وتعزز حلقة مفرغة من اللوم والانتقاد وتحميل المسؤولية. إن ميل قطاع الصناعة إلى الارتباط بالمجتمع عبر الحكام والمفوضين يُظهر قصر نظر وعدم أمان بينما تحوم حوله شكوك الجماعات المحلية. فبناء قاعدة دعم شعبي لقطاع الصناعة يتطلب تغيير جذري في العلاقة بين الشركات والسلطات والجماعات المحلية.

٣.٧. الربحية

باستثناء WNPOC-1، تحقق التحالفات المالية المنتجة في السودان أرباحاً هائلة. ويعود هذا بشكل أساسي إلى واقع أن عقودها تم التفاوض حولها عندما كان سعر برميل النفط ٢٠ دولار أمريكي. ولم يتم تعديل الأسعار تبعاً لما هو سائد في الأسواق، في حين أن الصناعة تتمتع بإعفاء ضريبي كامل. [٥٧] بالإضافة إلى ذلك، تحافظ الصناعة على تكاليف منخفضة. وتأتي أرباح التحالفات المالية بشكل رئيسي من حقها في نسبة مئوية ثابتة تعاقدياً من "نفط الربح"، وتتراوح بين ٢٠% و ٤٠%. ومن الواضح أن هذا يخلق فرقاً شاسعاً فيما لو كان سعر البرميل من النفط ٢٠ دولار أو ٨٠ دولار. وقد وصلت أسعار النفط بالمتوسط إلى ١١٠ دولار للبرميل في العام ٢٠٠٨، و ٦٣ دولار في العام ٢٠٠٩.

٥٥. تقديم GNPOC، مؤتمر UNGC، الخرطوم، ١ - ٢ آذار/مارس ٢٠١٠.
٥٦. اتصالات شخصية، الخرطوم، جوبا، ميلوت، شباط/فبراير - تشرين أول/أوكتوبر ٢٠١٠.
٥٧. أنظر: http://www.mbendi.com/indy/oilg/govo/af/su/p0005.htm, وعقد GNPOC على www.ecosonline.org ويبدو أن هذا الإعفاء الضريبي بدون فاعلية كاملة؛ مثلاً، يُعتقد أن توتال تدفع ضرائب إلى حكومة ولاية جنغلي، ومن المحتمل بدون إلزام قانوني.

٤.٧. تقاسم العائدات

تقضي CPA تقاسم صافي العائدات من النفط المُنتَج في الجنوب بنسبة ٤٩/٤٩ بين GONU و GOSS، بينما تُخصص نسبة ٢% للولايات المنتجة للنفط. وإذا أخذنا بعين الاعتبار حصة سودابت، تبلغ حصة GONU الفعلية من نفط الجنوب ٥١% مقابل ٤٧% لـ GOSS. كما أن GOSS لا تشارك في نفط الشمال الذي يقارب ٣٠% من الإنتاج الوطني. وهذا المُسمّى اتفاق تقاسم الثروة هو العمود الفقري لـ CPA الذي تم احترامه إلى حد كبير على ما يبدو. وبالنظر إلى التاريخ السياسي للبلد، كان إنجازاً رئيسياً يوحي بالثقة حول قدرة كل من NCP و SPLM على التوصل إلى ترتيبات عملية لمرحلة ما بعد الاستفتاء.

ورغم فعالية اقتسام عائدات النفط إلا أنه لم يكن مكتملاً بلا شوائب. فقد تلقت GOSS ٥,١ بليون دولار أمريكي خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩، [٥٨] لكن ضعف الشفافية والتحقق المستقل للبيانات المعطاة أثارا شكوكاً بأن GOSS ربما أُستُغفِلت. وتركز هذه الشكوك على ضعف التحقق من مستويات الإنتاج المذكورة والأسعار القائمة. [٥٩]

وما يدعو للغرابة أنه لم يُعبَّر علناً عن شكوك حول احتمال وجود احتيال من ناحية الكلفة. فكل تكاليف استثمار النفط تُدفع مما يُسمى "نفط التكلفة". والنفط المتبقي يسمى "نفط الربح" ويتم تقاسمه بين الشركات والحكومتين. ليس هناك شفافية في العمليات الحساسة والشركات الدولية ممانعة تماماً للمشاركة، بدافع القلق من الصفقات الخفية السالفة. وعلى ما يقال، يتم إكراه شركات النفط خلف الأبواب المغلقة على منح عقود إلى شركات معينة، مما يفضي إلى مبالغة في الأسعار وخلق فرص وافرة للنخبة السياسية للحصول على صفوة هذه العقود.

على سبيل المثال، يتم توظيف غالبية العاملين في المواقع النفطية من خلال شركة بترونيدز للخدمات الدولية Petroneeds، وهي ليست شركة تشغيل عمالة فحسب، بل شركة أمنية أيضاً. فأساساً، لابد للمتقدمين للوظائف من إبراز شهادة الخدمة الوطنية National Services Certificate ـ وهي وثيقة أداء الخدمة العسكرية ـ كمؤهل للعمل، مما يجعل الجنوبيين غير مؤهلين للعمل. [٦٠] ويقال أن MEM تجبر التحالفات المالية على الاستعانة بخدمات بترونيدز حصراً. ويُعتقَد أن توتال لاقت الكثير من الصعوبات من أجل الحصول على ترخيص من وزير الطاقة والتعدين السابق، عوض الجاز، لكي لا تتعاقد مع بترونيدز. [٦١] وفي غضون بضع سنوات، أضحت بترونيدز واحدة من أكبر الشركات في البلاد. وهناك مبررات للشك في أن مديرها العام، صلاح الطيب، هو ضابط برتبة جنرال في جهاز الاستخبارات والأمن القومي (NISS). وقد أبدى الزبائن مخاوف من أن تُغالي بترونيدز في أجورها إلى حد كبير. [٦٢] وإضافة إلى ذلك، يتردد أن سياسيين بارزين لديهم مصالح تجارية شخصية في صناعة النفط وليس هناك من آليات معروفة قيد التطبيق يمكن أن تمنعهم من إساءة استعمال مناصبهم. [٦٣]

الشهر	الصافي المتوفر للتوزيع	حكومة الوحدة الوطنية	حكومة جنوب السودان	ولاية S.K.	واراب	المسيرية	نغوك دينكا	اعتماد مالي للتطوير (٣٥،٥%)
كانون ٢	٢٨،٦	٧،١٧	٩،٠٠	٠،٥٧	٠،٥٧	٠،٥٧	٠،٥٧	١٠،١٥
شباط	٢٦،٩٦	١٢،١٣	٦،٢٤	٠،٣٩	٠،٣٩	٠،٣٩	٠،٣٩	٧،٠٣
آذار	١٩،٢٢	٤،٨١	٦،٠٦	٠،٣٨	٠،٣٨	٠،٣٨	٠،٣٨	٦،٨٣
نيسان	٣٢،٠٩	٨،٠٢	١٠،١٠	٠،٦٤	٠،٦٤	٠،٦٤	٠،٦٤	١١،٤١
أيار	٢١،٤١	٥،٣٥	٦،٧٤	٠،٤٣	٠،٤٣	٠،٤٣	٠،٤٣	٧،٦٠
حزيران	٢٩،١٥	٧،٢٩	١٩،٩	٠،٥٨	٠،٥٨	٠،٥٨	٠،٥٨	١٠،٣٥
تموز	٢٣،٣	٦،٠٣	٧،٢٤	٠،٤٧	٠،٤٧	٠،٤٧	٠،٤٧	٧،٩٧
آب	١٧،٠٣	٥،٠٠	٥،٠٩	٠،٣٥	٠،٣٥	٠،٣٥	٠،٣٥	٥،٥٤
أيلول	٤،٨٥	٢،٤٢	٢،٠٣	٠،١٠	٠،١٠	٠،١٠	٠،١٠	-
تشرين ١	٣،٦١	١،٨١	١،٥٢	٠،٠٧	٠،٠٧	٠،٠٧	٠،٠٧	-
تشرين ٢	٤،٩٤	٢،٤٩	٢،٠٩	٠،٠٩	٠،٠٩	٠،٠٩	٠،٠٩	-
كانون ١	٤،٢١	٢،٠٩	١،٧٦	٠،٠٩	٠،٠٩	٠،٠٩	٠،٠٩	-
المجموع	**٢١٥،٣٧**	**٦٤،٦١**	٦٧،٢٤	٤،١٦	٤،١٦	٤،١٦	٤،١٦	**٦٦،٨٨**

شكل ٦: الإيرادات الصافية من النفط المنتَج في منطقة آبيي للعام ٢٠٠٩ (بمليون دولار أمريكي). المصدر: وحدة البترول (حكومة جنوب السودان GOSS).

٥٨. وفقاً لـ AEC، تؤكد GOSS أنها قد تلقت ١,٣٨٥,٦٧ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠٠٧، ٢,٥٩٨,٦٦ مليون دولار في العام ٢٠٠٨، ١,١٦٩,٣٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٩.

٥٩. Global Witness: "تعزيز عدم الثقة"، ٢٠٠٩.

٦٠. اتصالات شخصية، الخرطوم وجوبا، ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠.

٦١. اتصالات شخصية، الخرطوم ٢٠٠٦. عوض أحمد الجاز، وزير الصناعة القومي الحالي.

٦٢. اتصالات شخصية، الخرطوم وجوبا، ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠.

٦٣. علي البشير، شقيق الرئيس، هو مدير أعلى لـ Hi-Tech Petroleum Group؛ أنظر: إيكونومست، "وسيط النفط"، ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، http://www.economist.com/node/9377227?story_id=9377227؛ Jarch Management Group (سابقاً في مجال النفط وحالياً في الزراعة) لها صلات متينة مع مسؤولين كبار في SPLA، أنظر: سودان تريبيون، "جنرال SPLA الجديد، تانغينيا يصبح مستشاراً للشركة الأمريكية "Jarch، 23 تشرين أول/أوكتوبر ٢٠١٠.

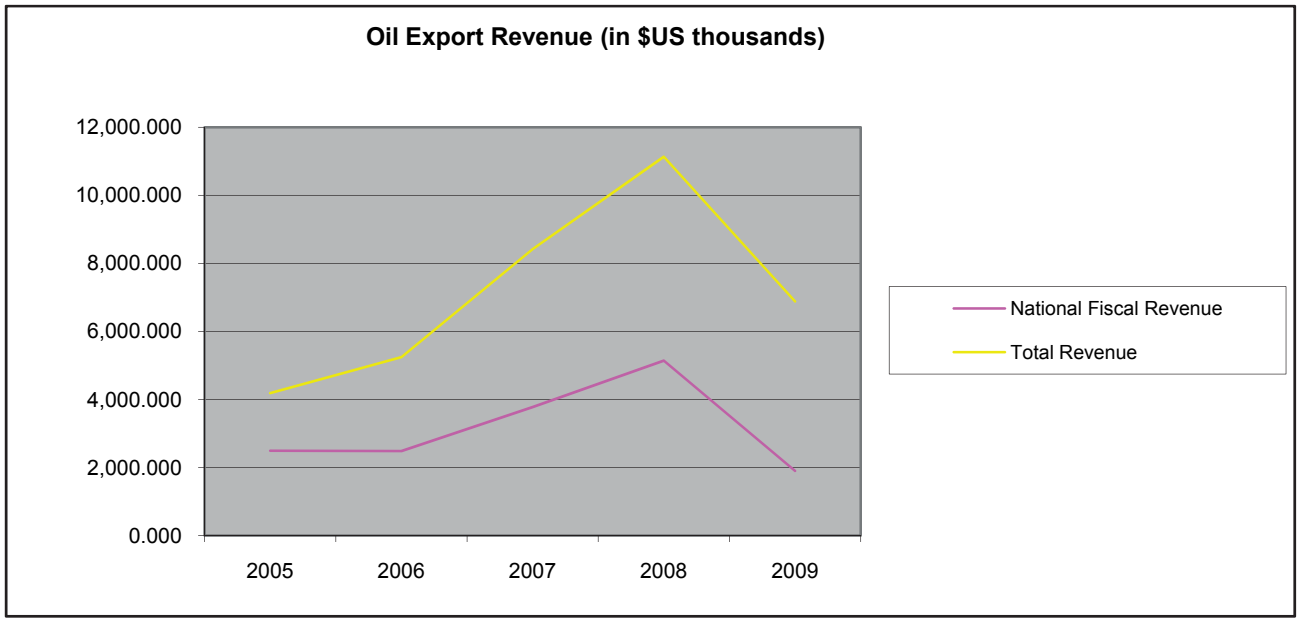

شكل ٧: قيمة الصادرات النفطية السودانية الهابطة بحدة في العام ٢٠٠٩ . المصدر: بنك السودان.

وبالإضافة إلى تلاعب السلطة السياسية بالفقرات الشرطية في اتفاق السلام الشامل بخصوص عائدات النفط، يشكل الخلاف الناشب حول حدود أبيي الجديدة حجر عثرة آخر أمام تقاسم العائدات الصريح. ومنذ أن حددت محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي أراضي المنطقة بشكل نهائي ومُلزم، نُقل حقل هجليج النفطي ـ المقدّر بحوالي ٥٧% من ناتج أبيي النفطي [٦٤] ـ إلى ولاية جنوب كردفان التي هي جزء من الشمال. وهذا يعني أنه في مستهل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لا يتم تقاسم عائدات النفط من بلوك ٢. وعلى الرغم من أن عملية ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب قد تضع هجليج مرة أخرى في الجنوب ـ كما طالب المسؤولون في الحركة الشعبية لتحرير السودان ـ يشكك المطّلعون في حدوث ذلك وأن هجليج ستبقى على الغالب في الشمال.

٥.٧. قيمة الصادرات النفطية

بلغت عائدات تصدير النفط الإجمالية في السودان الذروة في العام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١١,١ مليون دولار أمريكي، ومن ثم لتهبط إلى ٦,٨ مليون دولار في العام ٢٠٠٩. ووفقاً لوزير المالية الطيب أبو جنايا في العام ٢٠٠٩: "بالكاد غطينا نفقاتنا للربع الأول من الميزانية. وكان لابد من الاستدانة من البنوك".

٦.٧. تأثير الاقتصاد الكلي

كان لكل من GONU و GOSS ميزانية متضخمة في العام ٢٠٠٩، وكان لزاماً عليهما إجراء تعديلات مؤلمة عندما هبطت أسعار النفط فجأة كما كانت قد ارتفعت فجأة. وهبط دخل السودان المتعلق بالنفط بمقدار ٦٠% في العام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨، من ٦,٥ بليون دولار أمريكي إلى ٢,٥ بليون دولار. وكان لزاماً على حكومة جنوب السودان أن تخفف ميزانيتها بمقدار الثلث، من ٥,٥ بليون جنيه سوداني في العام ٢٠٠٨ إلى ٣,٦ بليون جنيه سوداني في العام ٢٠٠٩. ويقدر صندوق النقد الدولي (IMF) أن احتياطي السودان من النقد الأجنبي انخفض من ٢ بليون دولار أمريكي في منتصف العام ٢٠٠٨ إلى ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في آذار/مارس ٢٠٠٩. وهذا يمثل فقط أسبوعين من استيرادات البلاد. ونتيجة لذلك، تصبح صناعة النفط في السودان أقل أهمية بالنسبة لاقتصاده العام، في كل من الشروط المطلقة والنسبية.

لقد شهدت السودان أرقام نمو اقتصادي كلي قوي لعقد من الزمن، وذلك بدفع من صناعة النفط. فأعداد غفيرة من السكان تشارك بفعالية في القطاعات الاقتصادية غير المتعلقة باقتصاد النفط. وقد دخلت نسبة مئوية ضخمة من عائدات النفط في حساب الأجهزة الحكومية، وخصوصاً قطاع الأمن، ولم تُعطِ GONU ولا GOSS أولوية لتنفيذ سياسات نمو لصالح الفقراء. ولم يتحسن أداء الخدمة الإجمالي منذ العام ١٩٩٩، حيث لم يشهد سوى جزء صغير من السكان نمو في دخله بشكل فعلي. وفي تقريره للعام ٢٠١٠، حثّ البنك الدولي السودان على الدفع باتجاه تنوع اقتصادي أكبر لكي يخفف من اعتماده على النفط.[٦٥]

٦٤ ـ وحدة بترول السودان: عائدات التصدير لـ GOSS في حزيران/يونيو ٢٠٠٩.
٦٥ ـ تقرير البنك الدولي ـ السودان، حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

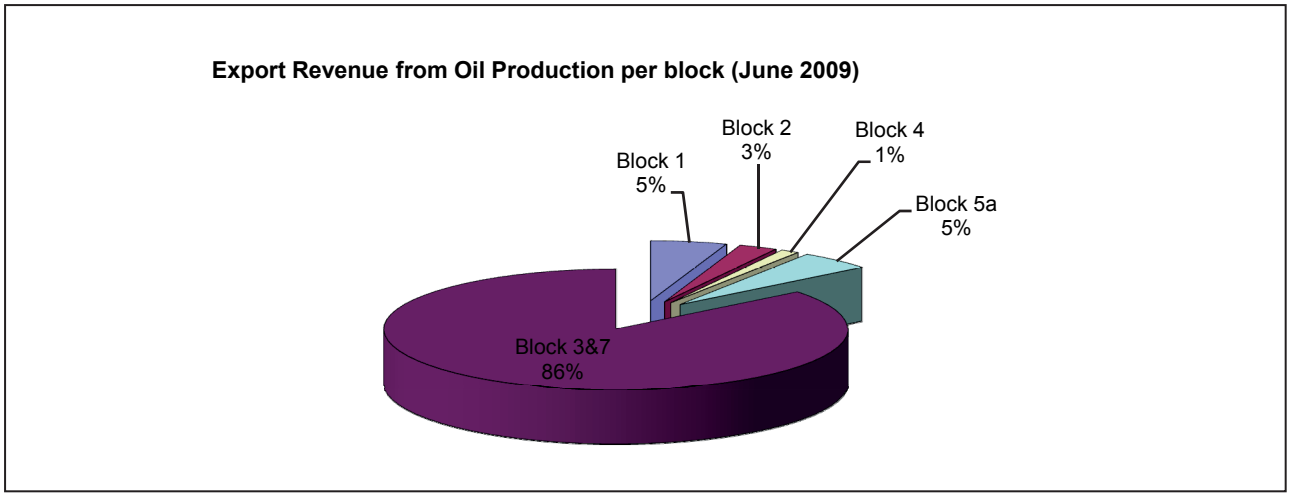

شكل ٨: إنتاج عائدات التصدير من البلوكات النشطة. المصدر: وحدة البترول (حكومة جنوب السودان GOSS).

٨. الاستثمار ودلائل المستقبل

إن التحدي الأكثر مباشرة بالنسبة لمفاوضات ما بعد الاستفتاء هو الحفاظ على تدفق النفط. ومن أجل تطوير الصناعة في المديين الأوسط والبعيد، من الضروري توصّل NCP و SPLM إلى رؤية مشتركة. فالبعض يعتقد أن السنوات الخمس القادمة سوف تشهد هبوطاً ثابتاً في إنتاج النفط، وبالتالي سوف تُوقف شركات التشغيل الإنتاج بسبب نقص الربحية. بينما يتوقع آخرون اكتشافات جديدة رئيسية في مساحات كبيرة غير مستكشفة، وبالتالي سيكون السودان منتجاً لكميات ضخمة من النفط لعقد آخر من الزمن. لكن السيناريو الأخير يتطلب استقراراً سياسياً وقاعدة دعم اجتماعي مُحسَّنة وشروط تجارية جاذبة. وعلى أية حال، على المرء أن يتذكر أن السودان، بالنسبة للشركات الآسيوية المملوكة حكومياً، لا يقدم عرضاً مربحاً كامناً فحسب، بل أيضاً استثماراً جيو ـ ستراتيجياً في وقت تزداد فيه ندرة الوقود المستخرج، وأن ذلك قد يستحق حتى الإبقاء على هوامش ربح منخفض.

١.٨. بيئة أعمال متقلبة

لقد تطور قطاع النفط في السودان رغم مخاطر العمل الجسيمة. ونتيجة لذلك، ربما يجادل البعض بأن السودان قد يجتذب ثلاثة أصناف من مستثمري النفط: أولئك الذين يعتقدون أنه بوسعهم إدارة المخاطر، وآخرون ممن يبحثون عن فرص حيث توجد مخاطر كبيرة، وأخيراً الذين يفترضون أن مستوى المخاطر ما بعد الاستفتاء سيكون منخفضاً بشكل ملحوظ.

لقد قامت الشركات الرائدة الثلاثة باستثمارات هامة، وهي متلهفة للحفاظ على أعمالها المربحة. لكن نظراً لانخفاض الربحية والجو السياسي الذي لا يوحي بالثقة، أُلغيت استثمارات هامة متوقعة. ولم تُوفَّق وزارة الطاقة والتعدين السودانية في جهودها للحفاظ على شركائها الصينيين للالتزام بكامل كمية الـ ١٠٠٠٠٠ برميل يومياً من مصفاة الجايلة في الخرطوم، فقد قررت CNPC في أوائل العام ٢٠١٠ التعهد فقط بنصف التزامها المالي المُعلن أصلاً. كما حسمت بتروناس قرارها بمعارضة بناء مصفاة النفط الخام مزيج دار الجديدة في بور سودان. ويقال أن WNPOC-1 أوقفت عملياتها خلال الانتخابات كجزء من سياسة تصفير المخاطر في إشارة إلى أن المخاطر السياسة أيضاً عالية على شاشة رادار الصناعة.

وفي المقلب الآخر من المشهد، تستمر شركات صغيرة، بخبرة محدودة أو عدم خبرة، بالعمل في قطاع النفط. لقد أخفق العديد منهم في اكتشاف النفط، بمن فيهم شركة أسكوم Ascom في بلوك B5 وشركة النيل الأبيض في بلوك B و APCO في بلوك C، مما أدى إلى خسارات بمئات الملايين من الدولارات لداعميهم الماليين غير المعلنين. كما يتشبث آخرون بامتيازاتهم ومنهم زافير Zafir في بلوك A. بل أن حتى آخرين يجربون حظهم. ففي آب/أغسطس ٢٠١٠، وقعت الشركة المتواضعة ستار بتروليوم Star Petroleum، التي مقرها القانوني في لوكسمبورغ مع ارتباطات إسبانية، اتفاقية استكشاف وإنتاج (EPSA) من أجل بلوك Ea الذي تطالب الشركة الإسبانية H-Oil رسمياً بحقها في التنقيب فيه. وأيضاً في آب/أغسطس ٢٠١٠، وقعت شركة فينو كاليدونياFenno Caledonian، ومقرها لندن وعلاقات فنلندية، اتفاقية (EPSA) من أجل بلوك ١٠. وليس لدى أي من الشركتين خبرة في مشاريع الاستكشاف والإنتاج.

ومن غير المتوقع حدوث أية دورة استثمار جديدة رئيسية قبل فترة ما بعد الاستفتاء وتأمين بيئة سياسية وقانونية مستقرة.

خريطة ٧: أبيي وحقول النفط المجاورة. المصدر: HSBA Small Arms Survey، ٢٠١٠.

٢.٨. سحب الاستثمارات الدولية

دولياً، مازال السودان في موقع النبذ، مما يحدّ جدياً من خياراته الاقتصادية. فقد وجهت المحكمة الجنائية الدولية أصابع الاتهام للرئيس عمر البشير بارتكاب جرائم حرب، والبلاد ترزح تحت وطأة مقاطعة اقتصادية متعددة المستويات تقودها الولايات المتحدة ومن المرجح بقاءها على حالها ما لم ينتهي النزاع في دارفور، كما أن سجل السودان بخصوص حقوق الإنسان مروع، والانتخابات الأخيرة سادتها عمليات تزوير، ومن المحتمل أن الوضع في الجنوب أسوأ حتى من الشمال. أما الحملة الأمريكية لسحب الاستثمارات من السودان بزعم أنها قادرة على التأثير في سياسة السودان الفظيعة في دارفور فقد أنذرت بمخاطر ذات صدقية من التعامل التجاري مع السودان. ويشكل كل ما سبق رادعاً قوياً لقطاعات الأعمال والاستثمارات الأمريكية والأوروبية. وبدلاً من التأثير على الوقائع في داخل السودان، من المحتمل أن قرارات سحب الاستثمارات من قبل أطراف رئيسية مثل PGGM (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨) و TIAA-CREF (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) أن تزيد من التردد في أوروبا والولايات المتحدة في البحث عن فرص تجارية في السودان. فالعقوبات الأمريكية أبعدت المصافي الأمريكية عن الدخول في مناقصات حول النفط الخام السوداني مزيج دار، مما يزيد بطريقة أخرى المنافسة والأسعار. ومؤخراً، حذرت الولايات المتحدة شركة بتروشاينا الصينية من استلام أية شحنة من النفط الخام السوداني في مصفاتها المبنية حديثاً في جنوب الصين، والقادرة على معالجة مزيج دار. يضاف إلى ذلك، تحدّ العقوبات كثيراً من امتلاك السودان التقنيات المتقدمة المطلوبة.

---

٩. قضايا أساسية وتوصيات

١.٩. المسؤولية

ليس هناك ما يكفي من المسؤولية في الصناعة النفطية في السودان. فغياب التفحّص الدقيق والالتزام القانوني للأخذ بعين الاعتبار تأثير ناتج عملها على الطبيعة والمجتمع، تتمتع الصناعة بحرية واسعة لعمل ما تريد عمله. ولزيادة مساهمتها في السلام والتنمية المستدامة ولكسب قاعدة دعم اجتماعي، من الضروري ملء هذا الفراغ الحاصل في تحمل المسؤولية. والسلطات وحدها هي القادرة على تحقيق ذلك.

إن القوانين والأنظمة السودانية ليست مؤهلة لمواجهة تحديات شكّلتها الصناعة. فعلى سبيل المثال، كثير من القوانين والأنظمة البيئية تتجاهل قضايا مثل التسرّبات النفطية أو انبجاسات البخار. كما أنه ليس هناك أية معايير للتنازل وإعادة التأهيل، ولا القانون يحتاط لذلك باستشارات شعبية، بآليات قبول أو شكوى. ولا تتضمن عقود النفط أية إشارة إلى المعايير الاجتماعية والبيئية وحقوق الإنسان. فالمتطلبات المُبلّغة للشركات محدودة للغاية، في حين تفتقد الحكومة القدرة على مراقبة الالتزام بالقواعد والقوانين الجارية وللإرادة السياسية لإرغام الشركات على الامتثال لهذه القواعد والقوانين. ويتم التعامل مع الشكاوى حول سلوك الشركات وإدائها خلف أبواب مغلقة في وزارة الطاقة والتعدين. وتُعامَل التظلمات المحلية في أحسن الأحوال على قاعدة كل حالة على حدة من خلال السلطات المحلية ويتم تجاهلها في أسوأ الأحوال. والشركات البارزة هي الشركات المملوكة حكومياً، التي لا تحتاج للإعلان عن أنشطتها.
إن الوسائل المعتادة لتحقيق المسؤولية هي الالتزامات القانونية والتعاقدية، لكن الوصول إليها يتطلب وقتاً طويلاً. وعوضاً عن ذلك، بوسع السلطات ملء الفراغ الحاصل في المسؤولية بالطلب فوراً من قطاع الصناعة احترام سلسلة من المعايير الدولية المعمول بها والتطبيقات الأفضل، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وما يتعلق بها.
- معايير الأداء وتوجيهات الاستدامة لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)
- معايير اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لمكافحة الرشوة
- المبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان
- مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI)
- المبادئ التوجيهية G3 للمبادرة العالمية لإعداد التقارير
- إيزو ١٤٠٠٠ و ١٤٠٠١ (ISO 14000 - 14001)
وبالربط مع المراقبة الحكومية ومراجعة الحسابات المستقلة، سيكون هذا طريق مختصر فعال للارتقاء بالصناعة إلى مستوى المعايير الدولية، مما يُعلي من أدائها ويشيد قاعدة دعم اجتماعي.
يضاف إلى ذلك، يمكن أن تلغي السلطات بنود السرية السائدة في عقود النفط والمناقصات والدراسات حول التأثيرات الاجتماعية والبيئية، في محاولة لجعل المعلومات ذات الصلة متاحة علناً. فتلك الأمور لا تخدم المصلحة العامة وتعيق التدقيق البرلماني والاستشارات الشعبية.

إذا أخفقت الحكومة الوطنية في استلام زمام المبادرة، بوسع GOSS العمل بمفردها، لاسيما وأن الاستفتاء القادم شرّع نوافذ فريدة كفرص لهذه الحكومة للتفاوض مع الصناعة بشروطها الخاصة الجديدة.

٢.٩. الحكم الخاضع للمساءلة

سيكون جنوب السودان مؤهل للمساعدة التنموية الدولية لعدة سنوات قادمة. وعلى أية حال، ينبغي عدم الاطمئنان بهذا

الخصوص. فالتقشف المفروض بسبب أزمة الاعتمادات المالية سيؤدي إلى قطوع في الميزانيات من أجل المساعدة التنموية. فالناخبون في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تأتي أغلب أموال المساعدات منه، باتوا متشككين حول الدعم المالي لحكومات فاسدة وغير ديمقراطية ولا تبالي بأحوال الفقراء وتفتقر إلى سياسات اقتصادية فعالة.

ليس لدى حكومة السودان استراتيجية نمو لصالح الفقراء. وبما أن الغالبية العظمى من السكان في السودان تعمل في قطاعات اقتصادية لا علاقة لها بالصناعة النفطية، فالقليل منهم فقط يستفيد من المنافع الاقتصادية للنفط. ولا تبشّر الانتخابات الأخيرة بالخير بالنسبة إلى صنع القرار الديمقراطي والشفاف، إن كان في الشمال أم في الجنوب. لقد حصل في تلك الانتخابات عمليات تزوير لصالح المسؤولين المرشحين من حزب المؤتمر الوطني والجبهة الشعبية لتحرير السودان. ووفقاً للباحث في مجال الصناعات النفطية لوك باتي: "تحذو الجبهة الشعبية حذو نظرائها الشماليين في تجميع الموارد في المركز وإهمال المحيط الشاسع". ففي العام ٢٠٠٨، كانت ٩٠% من الرواتب و ٦٧% من إنفاقات التنمية تُصرف من قبل حكومة جنوب السودان في جوبا. لذا، لا ينبغي بعد ذلك التسليم جدلاً بأن المانحين الدوليين سيكونون راغبين في تمويل الخدمات الأولية في بلاد تصرف حكومتها ٤٥% من ميزانيتها على الرواتب و ٣٠% على الأمن.

٣.٩. المعايير البيئية

يطلب كل من اتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت من الصناعة النفطية تطبيق "أفضل الخبرات المعروفة" في صناعة النفط، لكن لم يحدد حزب المؤتمر الوطني ولا الجبهة الشعبية لتحرير السودان ما هي هذه التطبيقات. كما أنهما لم يؤسسا آليات مراقبة وتنفيذ. لذا، تقع المسؤولية على الشركات التي لم تقرّ حتى الآن علناً بالتزاماتها الأساسية.

وتكثر الشكاوى حول الأضرار البيئية في كل المناطق السودانية المنتجة للنفط. ومن بين تلك الأضرار الأكثر سوءاً الاضطرابات الهيدرولوجية الواسعة النطاق والإغراق الهائل بالماء المنتَج الملوَّث واقتلاع الأحراج وإفساد الأراضي الزراعية. ولسوء الحظ، ليس هناك سوى القليل من البحوث العلمية المؤيدة أو الداحضة لهذه الادعاءات. وعلى أية حال، تؤكد تحاليل الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية شكاوى السكان المحليين حول الاضطرابات الهيدرولوجية الرئيسية التي تسببها الطرق النفطية. [٦٦]

وبفضل التحشيد الذي يقوم به أخصائيو البيئة وتدخلات وزيرة الدولة السابقة للنفط والتعدين، الآنسة أنجيلينا تيني، تحسن الوعي البيئي لدى وزارة الطاقة والتعدين إلى حد كبير خلال السنوات الماضية. واستجابة لذلك، بدأت التحالفات المالية في تطوير سياسات بيئية. وفي ظل غياب أي تدقيق مستقل، من المستحيل تقييم هذه السياسات. فأحد الأمور المثيرة للقلق هو فيما إذا كانت الصناعة ستعالج تركتها البيئية. والأمر الآخر هو فيما إذا كانت قائمة المبادرات الملائمة للبيئة التي مهدت لها التحالفات المالية طوال سنوات تمثل في الحقيقة إصلاحاً جوهرياً لأداء الصناعة. على سبيل المثال، من غير الواضح فيما إذا كان المرفق المتطور الذي بنته GNPOC مؤخراً لمعالجة المياه المنتَجة في هجليج هو مثال أوحد للتطبيق الجيد أم أنه المعيار الذي ستمتثل له GNPOC في النهاية. فالضبط الذاتي ليس بديلاً موثوقاً للضبط الحكومي. ويعود الأمر إلى سودابت وحكومة جنوب السودان في وضع معيار من أجل المياه الناتجة والنوعية والتصريف وضمان التزام الصناعة كاملة بذلك.

بوضوح، هناك كلفاً مباشرة ينطوي عليها ضمان الحماية البيئية والتأثير الاقتصادي المحلي، لكن هذه الكلف زهيدة جداً مقارنة بما ستؤول إليه الأمور في المدى البعيد في حال الإهمال. ومن المتوقع أن تصر الشركات على التمسك بالعقود القائمة التي تتضمن بنوداً ثابتة تحميها من دفع كلفاً في ظل نواظم حكومية مستقبلية. لكن لابد لطرف ما أن يدفع فاتورة حماية البيئة وأرزاق البشر. وسيكون خياراً لحكومة الجنوب لكي تأخذ بعين الاعتبار تضمين كلف الالتزام بالمعايير في المفاوضات حول الأجور الإدارية.

٤.٩. قضايا التركة

يؤسس اتفاق السلام الشامل لحق التعويض للناس الذين انتهكت عقود النفط حقوقهم. وينطبق هذا الحق جدلياً على ضحايا حروب النفط (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٣)، حين قُتل عشرات الآلاف من الناس وتشرد مئات الآلاف جراء نزاع عنيف من أجل السيطرة على حقول النفط. لكن بند التعويض لم يُطبّق على نحو كاف. لذا ستكون مبادرة سياسية للتعويض على الجماعات المحلية خسائرهم هي السبيل الأكثر فعالية لتحقيق العدالة ومصالحة السكان مع الصناعة.

وسيكون من الضروري أيضاً إجراء جرد كامل مستقل لقضايا الإرث البيئي، بالترافق مع عمليات الإصلاح الإلزامية ومراجعة مستقلة للأداء. فالتصريحات الأخيرة لسياسيين صينيين كبار حول مسؤولية بلادهم في أفريقيا توحي بأن CNPC قد تكون متقبّلة لمثل هذه التسوية.

٥.٩. قاعدة الدعم الاجتماعي

العلاقات المجتمعية هي كعب أخيل لصناعة النفط في السودان. فضعف قاعدة دعم اجتماعي يشكل رادعاً للمستثمرين الدوليين ويحدّ بشدة من فرص النمو.
لقد تطورت صناعة النفط في السودان على خلفية حرب، ولا يزال الكثير من أهالي الجنوب يعتبرونها عدواً. وبعد التوقيع على CPA، تواصل حدوث حالات من السلوك المتهور إزاء الجماعات المحلية. كما أن الصناعة لا تزال تحت سيطرة الحكومة الوطنية، ويبدو أنها على صلة ضعيفة بهموم الناس في الجنوب. فالتمييز على صعيد القوة العاملة ضد الجنوبيين لا يزال قائماً. وهناك ميل لدى الاتحادات المالية لإقامة صلات مع السلطات السياسية المحلية بدلاً من

٦٦. برنس، إريك، "صور القمر الصناعي لغطاء الأرض والاستخدام فيما يتعلق باستكشاف النفط في امتياز البلوك A٥ في جنوب السودان ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٦"، حزيران ٢٠١٠؛ "التنمية النفطية في النيل الأعلى الشمالي، السودان"، إيكوس، ٢٠٠٦، متوفر على الرابط: http://www.ecosonline.org/reports.

الصلات مع الجماعات المحلية مباشرة. ومن المعروف أن مثل هذه السياسة الفوقية لا تنجز إلا مشاريع غير فاعلة، وتشير النتائج التمهيدية لبحث أجراه إيكوس (ECOS) في ولاية النيل الأعلى إلى احتمال ملاحظة هذه السياسة في جنوب السودان أيضاً. ويبدو أن عدداً من المدارس والعيادات التي تم بناؤها تعجز عن القيام بوظيفتها بغياب الكادر الوظيفي والتمويل الثابت

منذ وقت طويل والمشاريع المجتمعية شأن فوقي، تتبع توجيهات وزارة الطاقة والتعدين بدلاً من تطوير استراتيجيات ومشاورات مع الجماعات المحلية المعنية. وقد بقي الدور الهام للاستشارات المجتمعية الذي نصّ عليه اتفاق السلام الشامل مهملاً. ويبدو أن السياسة السائدة هي مقايضة حُسن النية بالمشاريع. وهذا الأمر يخلق اتكالاً مجتمعياً على الحسنات بدون أن يخلق مصالح عامة حقيقية. إنه مفهوم خاطئ جداً ذاك الذي يخلق علاقة مخدم- زبون هي أساساً علاقة عدائية عوضاً عن علاقة احترام متبادل. فالنظام السائد يبعث برسالة تقول أنه يدفع نحو التسبب بالمشاكل. لقد أقرّ مؤخراً مسؤولون في وزارة الطاقة والتعدين علناً بضرورة الانخراط في حوار صادق حول الممارسات لصناعة النفط والتحديات والإمكانات. لقد تأخر هذا كثيراً. فمن أجل بناء قاعدة دعم اجتماعي، ينبغي على الشركات التعاطي مع السكان على أساس المساواة، أي بالاستناد إلى حقوق كل المعنيين بدلاً من بناء علاقة على أساس الامتيازات والحساسيات البغيضة.

في النيل الأعلى، هناك بعض الأمثلة الأخيرة عن استشارات PDOC للسكان المحليين عن موقع مقلب النفايات ونقاط المياه. وعلى أية حال، الشكاوى الرئيسية للسكان المحليين، مثل التمييز على صعيد القوة العاملة وخسارة الأراضي الزراعية والمطالبة بالتعويضات، تبقى معالجتها بالتراضي.

٦.٩. تحديات ما بعد الاستفتاء

سيتم اتخاذ القرار حول الوحدة أو الانفصال من قبل الشعب السوداني الجنوبي. وفي كلتا الحالتين، يتطلب الأمر عقد اتفاقية جديدة من أجل إدارة الصناعة النفطية. ويجب أن تكون ترتيبات ما بعد الاستفتاء شاملة، وأن تلبي مصالح الناس في شمال السودان وجنوبه، وأن تقدم إطاراً جذاباً تجارياً للإدارة المستقبلية للصناعة.

يتشارك شمال السودان وجنوبه بتبعة ثقيلة تخص النفط، لذا وجود قطاع نفطي مُعافى هو أمر حاسم لكلا الطرفين. وستراقب الأسواق المالية العالمية عن كثب ترتيبات ما بعد الاستفتاء. والإمكانات الاقتصادية من أجل نمو اقتصادي مستدام في السودان كبيرة جداً. ويحتضن الجنوب إمكانات هائلة غير مكتشفة من أجل تنمية الزراعية واستغلال الموارد الطبيعية. والنمو الاقتصادي المُحفَّز بالنفط والمثير للإعجاب في الشمال بنى قدرة بشرية ومؤسساتية ستمكنه من جذب مستويات عليا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والتعامل الشامل المباشر القويم قانونياً الذي يضمن استثماراً مسؤولاً ومستمراً للثروة النفطية في السودان هو جوهري لبناء الثقة بمستقبل السودان الاقتصادي في أوساط مؤسسات الأعمال الدولية.

أطر شاملة

الصناعة النفطية متشابكة، وسيناريو انشطار البلاد يقتضي فصل وتقسيم شبكة متداخلة من الوسائط القانونية والمالية والتعاقدية والاقتصادية والإدارية. إنها عملية قريبة الشبه من فصل توأمين سياميين؛ عملية مؤلمة وتحمل مخاطر بين طياتها. فأية اتفاقية غير حاسمة أو غير مكتملة ستسبب خلافات مستقبلية وإعادة تفاوض مضني.

الشرط المسبق لمفاوضات ناجحة لما بعد الاستفتاء هو ضرورة وصول مفاوضي كل من NCP و SPLM بلا قيود إلى رزمة كاملة من المعلومات حول إنتاج النفط والمؤشرات الحسابية والتسويق والتصدير والتكرير، بالإضافة إلى كل البيانات المتعلقة بالملكية والحقوق والالتزامات التعاقدية والسيولة النقدية والترتيبات المالية، ألخ... وهذا ما يتطلب تأسيس غرفة بيانات. وإن لم يتوافر ما سبق في وقت قريب، ستجري مفاوضات ما بعد الاستفتاء على أرض رخوة، وستصبح نتائجها موضع نزاع.

الترتيبات المالية

ربما تخلق اتفاقية جديدة للتشارك بمنافع النفط أساساً ضرورياً للمصالح المشتركة بين NCP و SPLM يكفل السلام. فاستمرار تدفق النفط هي أولوية مشتركة، لكن استمرار صيغة التشارك بالعائدات القائمة لا يمكن تعليلها للسكان في الجنوب، وستكون غير مقبولة بالنسبة لـ SPLM. فتاريخ عدم الثقة بين الطرفين لا يعمل لصالح ترتيبات ستتطلب تعاوناً وثيقاً، مثل الملكية المشتركة والإدارة المشتركة. الملكية غير ذات صلة إذا كان هناك إشراف مشترك وترتيبات مالية صريحة. وسيكون البديل رسوم مقابل الخدمة مبني على صفقة كجزء من مخطط مالي شامل.

يمكن أن توافق حكومة جنوب السودان على دفع رسوم الخدمة لشركات التشغيل وفقاً لصيغة محددة بشكل واضح، مثلاً بين ٤ ـ ٦ دولار أمريل لكل برميل. ورسوم الإدارة، بحدود تطبيقها، يمكن أن تُدفع إلى سودابت. ويمكن أن يكون هناك دفعة للخرطوم على أساس شهري وبالعملة الأجنبية. كما يمكن أن تكون المفاوضات حول البنود الأمنية من أجل العمليات والبنية التحتية جزءاً من هذه الاتفاقية. على سبيل المثال، يمكن أن تقدم الخرطوم خطة ميزانية حول مراقبة عمليات صيانة خطوط الأنابيب سنوياً. ويوافق كل من NCP و SPLM على إبقاء العمليات النهائية تحت الإدارة الشمالية في نموذج رسوم مقابل الخدمة ويدعا الإدارة الابتدائية بيد حكوكة جنوب السودان.

ويمكن أن يتضمن البعد المالي للترتيب معايير من أجل حساب نسبة مئوية ثابتة للسعر المنجَز لكل برميل (محسوب بشكل منفصل لكل شهر) لكل من مهمات الإدارة بالإضافة

إلى العمليات النهائية مثل المعالجة والتكرير والتصدير في بور سودان. ويمكن أن يتم دفع الرسوم على أساس شهري بالعملة الأجنبية.

قدرة الجنوب

في حال الانفصال، سترث حكومة جنوب السودان العقود وكل الحقوق والواجبات الداخلة فيها مباشرة، بدون حسم مسائل الموارد البشرية الضرورية والمؤسسات والخبرة والقدرة القانونية على مراقبة العمليات وفرض القانون وحماية حقوقها ومصالحها الخاصة وحقوق ومصالح شعبها. وكذلك Nilepet، شركة النفط الحكومية الجنوبية في المستقبل، لن تكون قادرة على تولي مسؤولياتها بالكامل. ففي حال أصبح جنوب السودان دولة مستقلة، ستصبح القضية خطيرة وباهظة التكاليف. وبوسع المستشارين الأجانب تقديم المساعدة جزئياً، لكن أجورهم مرتفعة جداً، وليس لدى GOSS القدرة على تقييم عملهم. لذا يتطلب الوضع وبإلحاح توظيفات عاجلة وبرنامج تدريب من أجل خبراء النفط الجنوبيين.

قاعدة الدعم الاجتماعي

كما هو موصوف في الفقرة ٩ ـ ٥، تفتقر الصناعة النفطية إلى قاعدة دعم اجتماعي سليمة، ولذا فهي تعاني من عمليات التخريب والابتزاز العرضية، بالإضافة إلى مظاهر المخاطر العالية للصناعة والاستثمارات المحبطة.

مراجعة العقود

لا مفر من مراجعة اتفاقيات تقاسم التنقيب والإنتاج. فالعقود الغالبة فات زمانها، وهي لا تلبي شروط انفصال الجنوب المحتمل. كما أن هذه العقود مسؤولة جزئياً عن المشاكل في الصناعة النفطية. فلم تتم معالجة قضايا مثل الحماية البيئية والمعايير الحِرَفية والتعويض وحقوق العمل والبند الأمني والتنازل وإعادة التأهيل والتأثير الاجتماعي، أو كانت معالجتها ناقصة، وهذه القضايا أيضاً مهملة في ترتيبات استرداد الكلفة. وبالنتيجة، في المفاوضات اليومية بين التحالف المالي والحكومة، يتشارك كلا الطرفين اهتماماً مالياً فورياً في الحفاظ على مستوى منخفض من التكاليف. وفي حال استقلال الجنوب، سيرغب البلد الجديد رؤية مصالحه الحيوية منعكسة في التزام مفروض قانونياً من قبل الصناعة. ومن المحتمل أن تعترض الشركات على إعادة التفاوض بشأن العقود، فيصبح لزاماً الاتفاق على شكل آخر من التعديلات، على سبيل المثال ملحقات للعقود تلطف من ثبات بنودها في قضايا معينة مثل تمثيل الجنوبيين في قوة العمل وانتقال المكاتب إلى الجنوب والمعايير البيئية وتمويل التنازل والتنظيم البيئي وإعادة التأهيل والنظام الضريبي.

لقد تأخر كثيراً تحضير جدول أعمال من أجل مراجعة العقود. وستكون SPLM في وضع جيد يؤهلها استلام زمام المبادرة بالبدء في موضعة القضايا وطلب المعلومات ذات العلاقة من الشركات واقتراح جدول أعمال.

ملحق (١): تأريخ زمني (كرونولوجيا) للتنمية النفطية

١٩٥٩ ـ ١٩٨٣: الاكتشافات الأولى

بدأ النشاط الاستكشافي عن النفط عام ١٩٥٩، عندما مُنحت شركة النفط الإيطالية Agib امتيازات للتنقيب بعيداً عن شاطئ البحر الأحمر في المنطقة الشمالية الشرقية. وأجرت الشركة أعمال مسح سيزمية وحفرت ٦ آبار. بعد Agib، جاءت للبحث شركات نفط غربية أخرى، مثل: شركة نفط Oceanic، توتال Total، Texas Eastern، Union Texas، وشيفرون Chevron، لكنها لم تحصل على نتائج تذكر، فتخلت معظم هذه الشركات عن امتيازاتها. وفي العام ١٩٧٤، حصلت شيفرون، وهي مشغّل في التحالف الذي تملك شركة شل (السودان) Shell (Sudan) Development Company Ltd ٢٥% من أسهمه، على ترخيص للبحث عن النفط. وفي العام ١٩٧٨، اكتشفت شيفرون الكمية الأولى من النفط في حوض مقلد الممتد بعمق في النيل الأعلى الغربي في الجنوب. وفي العام ١٩٨١، قامت باكتشاف ثان أكثر اعتدالاً في حوض ميلوت في منطقة أدار بيل التي تهيمن عليها قبيلة دنكا، شرق النيل الأبيض. وأظهرت ٤ آبار استكشافية نسبة تدفق نفطي أكثر من ١٥٠٠ برميل يومياً. وكانت شيفرون تتوقع وجود مخزون كامن على طول الطريق من الجنوب إلى ملكال ومن الشرق إلى الحدود الأثيوبية. وفي العام ١٩٨٢، قامت شيفرون باكتشاف ثالث أكبر بكثير في هجليج التي تبعد مسافة ٧٠ كم شمال حقل الوحدة، والتي هي موطن قبيلة النوير. وبدأت شيفرون في تطوير حقول النفط في الوحدة وهجليج. وكانت الحكومة قد منحت امتيازاً للشركة الفرنسية ـ البلجيكية توتال في العام ١٩٨٠ للتنقيب في مساحة ١١٨٠٠٠ كم مربع. وعلى خلاف شيفرون، لم تتمكن توتال من إجراء مسح سيزمي بسبب الاضطرابات الأمنية. وبقيت الأمور على حالها طوال ربع قرن.

١٩٨٣ ـ ١٩٩٨: بدايات الاستكشاف النفطي

في العام ١٩٨٤، علقت شيفرون أنشطتها وأجْلت موظفيها بعد أن تعرضت إحدى مقراتها في روب كونا بالقرب من بنيتو لهجوم نفذه الجيش الشعبي لتحرير السودان والجبهة الشعبية لتحرير السودان SPLM/A مما أدى إلى مقتل ٣ عمال مغتربين. فقسمت الحكومة امتيازات شيفرون إلى وحدات أصغر، ومنحت في العام ١٩٩٢ حوض ميلوت ـ بلوك ٣ و ٧ ـ إلى شركة نفط الخليج ـ السودان (GPC). وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قامت GPC بحفر وإعادة فتح آبار شيفرون وشقت طريقاً من أدار بيل إلى ميلوت. وفي آذار/مارس ١٩٩٧، دشن الرئيس عمر البشير الموقع في أدار بيل. كان الإنتاج ٥٠٠٠ برميل يومياً فقط، لكنه كان النفط الخام السوداني الأول الذي يصدر. وقد تم نقله بواسطة شاحنات إلى ميلوت، ومن هناك بواسطة بالزوارق إلى الخرطوم. وبحلول شهر أيار/مايو ١٩٩٨، كان الإنتاج قد ازداد إلى ١٠٠٠٠ برميل يومياً.

وفي العام ١٩٩٢، كانت شركة أراكيس للطاقة Arakis Energy Corporation الكندية قد دخلت على الخط وحصلت سوية مع شريكها State Petroleum على حصة شيفرون في بلوكات ١ و ٢ و ٤. نفذت أراكيس عدة اكتشافات نفطية جديدة لكنها لم توفر رأس المال الكافي لتمويل المشروع. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، باعت أراكيس حصتها في المشروع البالغة ٧٥% إلى شركات نفط مملوكة حكومياً من الصين وماليزيا والسودان، التي شكلت تحالفاً دُعي شركة النيل الكبرى للبترول (GNPOC).

١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤: الروافد الأولى

في آذار/مارس ١٩٩٧، بدأت GNPO تمديد خط أنابيب نفطي بطول ١٥٤٠ كم من حقول النفط إلى محطة التصدير الطرفية البحرية على البحر الأحمر. وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩، انسابت الـ ١٥٠٠ برميل الأولى من النفط الخام عبر خط الأنابيب لتُحمَّل على متن ناقلة غادرت باتجاه المصافي في الشرق الأقصى. ومنذ ذلك الحين، ازداد إنتاج النفط وتصديره باضطراد، كما جرت اكتشافات جديدة. وفي العام ٢٠٠٣، أعلنت CNPC عن اكتشاف حقل نفط "عالمي المستوى" في بلوك ٣ و ٧ شرق النيل الأبيض. وفي العام ٢٠٠٣، وصل معدل إنتاج النفط لـى ٢٧٠٠٠٠ برميل يومياً، وفي العام ٢٠٠٤ إلى ٣٠٤٠٠٠ برميل يومياً.

٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨: الدفعة الثانية

لقد حسّن التوقيع على اتفاق السلام الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ من شروط إنتاج النفط وتصديره. وحتى العام ٢٠٠٦ لم يكن لدى السودان سوى مشروع قطاع منبع رئيسي واحد فقط (بلوكات ١ و ٢ و ٤، تشغله GNPOC في حوض مقلد، وخط أنابيب للتصدير واحد GNOP، ومزيج نفط خام واحد (مزيج النيل عالي الجودة). وفي أواخر العام ٢٠٠٦، تم تشغيل خط أنابيب ثان، وتوسيع مصفاة رئيسية كانت قائمة، وبدأ مشروع قطاع منبع رئيسي ثان، وإنتاج مزيج نفط خام ثان (مزيج دار منخفض النوعية)، بالإضافة إلى تطوير حقل مهم في مكان آخر. لقد تضاعف تقريباً إنتاج النفط الخام في السودان، مما جعله خامس منتج للنفط في أفريقيا بأكثر من ٤٣٤٠٠٠ برميل يومياً في نهاية العام ٢٠٠٦. وشهد العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ارتفاعاً حاداً في أسعار النفط، فازدهرت استثمارات النفط في السودان؛ حيث وصلت مستويات الإنتاج في العام ٢٠٠٧ إلى ٥٠٠٠٠٠ برميل يومياً.